A E

الأمم المتحدة

Distr.
GENERAL

A/44/116
E/1989/15
24 February 1989
ARABIC
ORIGINAL : ENGLISH

الجمعية العامة
المجلس الاقتصادي والاجتماعي

UN LIBRARY
JUN 6 1989
UN/SA COLLECTION

الجمعية العامة
الدورة الرابعة والاربعون
البند ١٢ من القائمة الاولية*
تقرير المجلس الاقتصادي والاجتماعي

المجلس الاقتصادي والاجتماعي
الدورة العادية الاولى لعام ١٩٨٩
البند ٩ من جدول الاعمال المؤقت**
التنمية الاجتماعية

تنفيذ إعلان التقدم والتنمية في الميدان الاجتماعي

تقرير الامين العام

المحتويات

	الفقرات	الصفحة
أولا - مقدمة	١ - ١٦	٣
ثانيا - تهيئة ظروف دولية مواتية للتقدم والتنمية في الميدان الاجتماعي : نزع السلاح والسلم	١٧ - ٣٥	٥
ثالثا - التعاون الدولي من أجل التقدم	٣٦ - ٩١	٨
ألف - التجارة	٣٨ - ٣٢	٩
باء - التمويل	٣٣ - ٣٨	١٠
جيم - البيئة	٣٩ - ٤٦	١١
دال - مساهمات منظومة الامم المتحدة في الجهود الوطنية الرامية إلى تعزيز التقدم والتنمية في الميدان الاجتماعي	٤٧ - ٩١	١٣
رابعا - الانشطة التي تضطلع بها الامم المتحدة لتعزيز حقوق الانسان	٩٢ - ١٠٦	٢٦
خامسا - تعليقات ختامية	١٠٧ - ١١٦	٢٩
مرفق - موجز ردود الدول الاعضاء في الامم المتحدة على المذكرة الشفوية للامين العام		٣٥

* A/44/50 .

** E/1989/1 .

أولا - مقدمة

١ - طلبت الجمعية العامة ، في الفقرة ٥ من قرارها ١٤٢/٤١ ، المؤرخ في ٤ كانون الاول/ديسمبر ١٩٨٦ ، بشأن تنفيذ إعلان التقدم والتنمية في الميدان الاجتماعي ، من الامين العام "أن يعد تقريرا فنيا عن السبل والوسائل التي يمكن بها زيادة مساهمة الاجهزة والمؤسسات والهيئات ذات الصلة في منظومة الامم المتحدة ، وبقدر ما يهمها الامر ، وذلك في بلوغ التحقيق الكامل للمبادئ والاهداف الواردة في الاعلان ، وأن يقدم ذلك التقرير ، عن طريق لجنة التنمية الاجتماعية والمجلس الاقتصادي والاجتماعي ، الى الجمعية العامة في دورتها الرابعة والاربعين" .

٢ - وفي ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٧ ، اعتمدت الجمعية العامة القرار ٤٨/٤٢ بشأن الذكرى السنوية العشرين لإعلان التقدم والتنمية في الميدان الاجتماعي ، الذي دعيت فيه جميع الدول الى اعلام الامين العام بما لديها من آراء وتعليقات بشأن الموضوع قيد النظر ، فضلا عن "أثر الاعلان على صياغة وتنفيذ السياسات والتدابير الوطنية لحكوماتها . وطلبت الجمعية ادراج المعلومات التي تقدمها الدول الاعضاء في هذا التقرير .

٣ - وقد أعد هذا التقرير لتلبية الطلبات الواردة في هذين القرارين ، وهو يستند أساسا الى المعلومات الواردة من ثماني دول أعضاء هي : اسبانيا ، وبولندا ، وتونس ، وجمهورية بيلوروسيا الاشتراكية السوفياتية ، والجمهورية الديمقراطية الالمانية ، والسويد ، وشيلي ، والصين ، والى تقارير نشرتها مؤسسات منظومة الامم المتحدة . وترد موجزات لردود الدول الاعضاء في المرفق . ورد اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ، وبنغلاديش ، وعمان ، والنرويج ، وهولندا بعد إعداد التقرير . ووردت ردود طلبت من الوكالات المتخصصة التالية : منظمة العمل الدولية ؛ منظمة الامم المتحدة للاغذية والزراعة ، منظمة الامم المتحدة للتربية والعلم والثقافة ، منظمة الصحة العالمية ، البنك الدولي ، صندوق النقد الدولي ، منظمة الامم المتحدة للتنمية الصناعية . وبالاضافة الى ذلك ، وردت ردود من عشر هيئات من هيئات منظومة الامم المتحدة ، هي : مكتب الامم المتحدة في فيينا ، مؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية ، برنامج الامم المتحدة الإنمائي ، جامعة الامم المتحدة ، مركز الامم المتحدة للمستوطنات البشرية (الموئل) ، مفوضية الامم المتحدة لشؤون اللاجئين ، مجلس الاغذية العالمي ، معهد الامم المتحدة لبحوث التنمية الاجتماعية ، معهد الامم المتحدة لبحوث الضمان الاجتماعي ، برنامج الاغذية العالمي . وحيث أن هذا

هو أول تقرير من نوعه ، فهو يوجز النتائج من زاوية تاريخية ، ويبرز الحالة الراهنة للتقدم والتنمية في الميدان الاجتماعي .

٤ - ومنذ نشأتها ، عملت الامم المتحدة ، وفقا لميثاقها ، بمثابة أداة دولية في ترقية الشؤون الاقتصادية والاجتماعية للشعوب جميعها . وبينما تخدم جميع أجهزة ومؤسسات وهيئات منظومة الامم المتحدة هذا الهدف العريض ، فقد تم إنشاء بعضها لمعالجة مشاكل اجتماعية واقتصادية محددة .

٥ - وبحلول منتصف الستينات ، تحول تركيز أنشطة مؤسسات منظومة الامم المتحدة في الميدانين الاجتماعي والاقتصادي من البلدان التي دمرتها الحرب العالمية الثانية الى البلدان النامية . ورافق هذه العملية توسع منظومة الامم المتحدة . وتم إنشاء عدد من الاجهزة والمؤسسات والهيئات الجديدة (مثل مؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية (الاونكتاد) ومنظمة الامم المتحدة للتنمية الصناعية (اليونيدو) والصندوق الدولي للتنمية الزراعية وبرنامج الاغذية العالمي وبرنامج الامم المتحدة الإنمائي ، والعديد غيرها) تلبية لاحتياجات البلدان النامية .

٦ - وفي الستينات أكدت الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي ، بصورة متزايدة ، على الحاجة الى نهج موحد ازاء التخطيط الاقتصادي والاجتماعي لتعزيز التنمية المتوازنة والسليمة . وتم تجسيد هذه الفكرة في أحكام اعلان التقدم والتنمية في الميدان الاجتماعي ، الذي اعتمدته الجمعية العامة في عام ١٩٦٩ بقرارها ٢٥٤٢ (د-٢٤) .

٧ - ويذكر الإعلان أن التقدم الاجتماعي والتنمية ينبغي أن يهدفا الى رفع مستويات المعيشة لجميع أعضاء المجتمع عن طريق الحصول على سلسلة من الاهداف الرئيسية ، من بينها العمالة الكاملة وظروف العمل العادلة الملائمة ، بما في ذلك تحسين الظروف المتعلقة بالصحة والسلامة ؛ وتأمين نيل مكافأة عادلة عن العمل دون أي تمييز ؛ وتأمين الحق في العمل على جميع المستويات وفي تكوين النقابات ورابطات العمال وفي المساومة الجماعية .

٨ - وتشمل الاهداف الرئيسية الاخرى الواردة في الاعلان القضاء على الفقر والجوع وسوء التغذية ؛ والتوزيع العادل المنصف للدخل ؛ والقضاء على الامية والتعليم المجاني في جميع المستويات ، والالزامي في المستوى الابتدائي ؛ وأعلى مستويات الصحة ؛ وتزويد الجميع بالمساكن والخدمات الجماعية الكافية ؛ وإقامة نظم الضمان

الاجتماعي الشاملة وخدمات الرفاهة . ونادى الاعلان أيضا بتعزيز الحقوق والحريات الاساسية وتحقيق العدالة الاجتماعية بوصفها واحدا من الاهداف الرئيسية للمجتمع الدولي .

٩ - ويعتبر الإعلان الظروف الدولية الملائمة هدفا وشرطا على حد سواء للتنمية الاجتماعية والاقتصادية الدائمة . ويعني هذا القضاء على التمييز والاستغلال وعلى جميع الممارسات والعقائد المخالفة لمقاصد ومبادئ الامم المتحدة ، وإقامة أشكال جديدة للعلاقات الدولية تتمتع فيها كل أمة بفرص متساوية وامكانية الحصول على تقدم الانسانية العلمي والتقني . وكان الإعلان أيضا من الوثائق الأولى من وثائق الامم المتحدة التي أدرجت فيها الحاجة الى تدابير دولية جماعية لحماية البيئة البشرية وتحسينها بوصفها هدفا من أهداف المجتمع الدولي في تعزيز التقدم والتنمية في الميدان الاجتماعي .

١٠ - ويذكر إعلان التقدم والتنمية في الميدان الاجتماعي ، وهو يعيد تأكيد مبادئ ميثاق الامم المتحدة وغيره من الوثائق التي اعتمدتها الجمعية العامة ، مثل الإعلان العالمي لحقوق الإنسان وإعلان القضاء على التمييز ضد المرأة ، وإعلان حقوق الطفل ، وإعلان الامم المتحدة للقضاء على التمييز العنصري بكافة أشكاله ، أن على كل حكومة المسؤولية الاساسية لتأمين التقدم الاجتماعي والرفاهة لشعبها . ومع ذلك ، يذكر أيضا أن التقدم والتنمية في الميدان الاجتماعي اهتمامات مشتركة للمجتمع الدولي وينبغي دعمها باجراءات دولية .

١١ - ويقترح الاعلان عددا من الوسائل والطرق التي ينبغي بها لمنظومة الامم المتحدة أن تسهم في التقدم والتنمية في الميدان الاجتماعي ، بما في ذلك تدابير لتوفير الدعم المادي للبلدان النامية في جهودها الرامية الى تحسين ظروفها الاجتماعية والاقتصادية والمساعدة التقنية والمالية والمادية بنوعيها الثنائي والمتعدد الاطراف . ويؤكد على أهمية شروط الاقراض الملائمة للبلدان النامية ، فضلا عن تحقيق الهدف الادنى المحدد لحجم المساعدة بنسبة ١ في المائة من الناتج المحلي الاجمالي للبلدان المتقدمة اقتصاديا محسوبا على أساس سعر السوق .

١٢ - ويذكر الإعلان أيضا التعاون الدولي لضمان تبادل دولي واسع النطاق للمعلومات والمعرفة والخبرة فيما يتعلق بالتقدم والتنمية في الميدان الاجتماعي ، والعلاقات التجارية على أساس غير تمييزي ، بما في ذلك نقل التكنولوجيا المشتمل على المهارات والبراءات .

١٣ - ويطالب الإعلان بإعادة توجيه إنفاق الحكومات من الاهداف العسكرية الى أغراض التقدم الاجتماعي والتنمية الاقتصادية . ويقترح اعتماد التدابير اللازمة لتحقيق نزع السلاح والتطلع الى الحظر الكامل لاستحداث وانتاج وتخزين الاسلحة الكيميائية والبيولوجية والنووية .

١٤ - وهكذا فإن الاعلان واسع النطاق ، يكاد يغطي كل جانب من جوانب التنمية الاجتماعية مضافا اليها عدد من القضايا الاقتصادية والسياسية : وقد شهد العقدان الماضيان العديد من التغييرات في نهج التنمية الاجتماعية . وبرزت قضايا جديدة كما تم استحداث طرق جديدة لمعالجتها .

١٥ - وقد حدثت هذه التغييرات على المستويات المحلي والوطني والاقليمي والعالمي . وأدت المؤسسات الدولية التابعة لمنظومة الامم المتحدة دورا داعما وفي بعض الاحيان حفازا في هذه العملية . ففي بعض الحالات حفزت المؤسسات الدولية على إعادة النظر في أولويات التنمية الاجتماعية ؛ وفي حالات أخرى استجابت لمبادرات الحكومات . وفي كلتا الحالتين ، بات مطلوبا من المنظمات الدولية أن تعيد تنظيم أولوياتها ، مما اقتضى ، بصورة متكررة ، تكييفات هيكلية واجرائية في اطار تلك المنظمات . ومن المهم ، بصورة مساوية ، أن الاعتراف المتزايد بالصلات المشتركة بين جميع جوانب التنمية الاجتماعية والابعاد الاخرى لعملية التنمية قد أسفر عن تفاعل أكبر بين برامج وأنشطة المنظمات الدولية .

١٦ - ويلخص هذا التقرير اسهام منظومة الامم المتحدة في تنفيذ الاهداف المجسدة في الاعلان . ونظرا للطابع الشامل للإعلان والمدى الواسع النطاق للانشطة ذات الصلة لمنظومة الامم المتحدة ، فإن التقرير يقتصر على مجالات مختارة من النشاط تكون مركزية بالنسبة للتقدم والتنمية في الميدان الاجتماعي .

ثانيا - تهيئة ظروف دولية مواتية للتقدم والتنمية في الميدان الاجتماعي : نزع السلاح والسلم

١٧ - لم ينفك حفظ السلم والامن يمثل المقصد الرئيسي لمنظومة الامم المتحدة منذ إنشائها . وقد تأكد هذا المقصد مرة ثانية في إعلان التقدم والتنمية في الميدان الاجتماعي . والهيئتان الرئيسيتان المسؤولتان عن ضمان السلم والامن الدوليين هما مجلس الامن والجمعية العامة .

١٨ - والمسؤولية الرئيسية عن صون السلم الدولي ، وتسوية المنازعات بالوسائل السلمية منوطة بمجلس الامن . وتشمل الوسائل السلمية للتسوية ، وفقا للميثاق ، المفاوضة ، والتحري ، والوساطة ، والتوفيق ، والتحكيم ، والتسوية القضائية ، واللجوء الى الوكالات أو الترتيبات الاقليمية ، وغير ذلك من الوسائل السلمية المقبولة لدى الطرفين ، كاستخدام بعثات "المساعي الحميدة" للامم المتحدة .

١٩ - وتعمل الامم المتحدة بصورة مطردة منذ انشائها ، على تطوير قدرتها كمنظمة عالمية لحفظ السلم وتحقيقه . ولتحقيق هذه الغاية ، تعمل أيضا على تطوير قدرة على "التنبيه المبكر" لتجنب وقوع المنازعات . ومن أكثر الطرق المبتكرة استرعاء للاهتمام ، في مجال التسوية بالوسائل السلمية ، إقامة ما يعرف ب "وجود الامم المتحدة" . وهو يتمثل في وزع شخص أو أشخاص أو مراقبين أو قوات في مناطق النزاع ، تحت رعاية الامم المتحدة ، ولفترات زمنية مختلفة ، كرمز لاهتمام المجتمع الدولي ويقظته في مناطق النزاع . ومن الامثلة الحديثة على وجود الامم المتحدة ، استخدام فريق للمراقبين العسكريين في ايران والعراق ؛ ووجود فريق الامم المتحدة للمساعدة التقنية في ناميبيا عام ١٩٨٨ ؛ واستخدام بعثة الامم المتحدة للمساعي الحميدة في افغانستان وباكستان ؛ وبعثة الامم المتحدة للتحري في أنغولا .

٢٠ - وقد أولت المنظمة بصفة دائمة أولوية عليا لانشطة حفظ السلم التي تقوم بها الامم المتحدة ، واعترافا بما لهذه الانشطة من أهمية ، فقد منحت قوات حفظ السلام جائزة نوبل للسلام عام ١٩٨٨ . وصقلت طرائق عمليات حفظ السلم بمضي الوقت ، وكما اتضح من عملية ايران - العراق ، فإن حشد ووزع وحدات من جيوش بلدان مختلفة بسرعة ، يمكن أن يساعد في طمأنة البلدان المعنية بصورة رئيسية الى أن الاغراض التي يتم من أجلها وزع تلك الوحدات - مثل الاشراف على هدنة أو الفصل المادي بين قوتين عسكريتين متجابهتين - ستراعى بدقة .

٢١ - وقد انتهى النزاع الايراني - العراقي ، عندما امتثل كلا البلدين لقرار مجلس الامن ٥٩٨ (١٩٨٧) ، الذي أيده جميع الاعضاء الدائمين في مجلس الامن . وكما أكد الامناء العامون المتعاقبون ، بصورة متكررة ، فإن جهاز الامم المتحدة لتسوية المنازعات موجود لصالح جميع البلدان ، بيد أنه لا يتسنى تحقيق الاسهام الممكن للامم المتحدة في السلم العالمي تحقيقا كاملا ما لم تتوفر الارادة السياسية لاستخدام هذا الجهاز . وفي الوقت الحالي ، تعززت هذه الارادة السياسية ، برغبة الدول الكبرى في استعمال الامم المتحدة بصورة أتم . وبالاضافة الى ذلك ، يتوخى أن يقوم مجلس الامن

بوزع قوات لحفظ السلم تابعة للامم المتحدة عملا بخطط سلام وضعت مؤخرا لايجاد تسوية في كل من كمبوتشيا والصحراء الغربية .

٣٢ - وفيما يتعلق بمسائل نزع السلاح ، تقع المسؤولية الرئيسية على عاتق ادارة شؤون نزع السلاح . ويضطلع معهد الامم المتحدة لبحوث نزع السلاح في جنيف ، بأعمال بحث مستقلة في قضايا نزع السلاح وقضايا أمنية ذات صلة ، ويعمل في تعاون وثيق مع ادارة شؤون نزع السلاح . بيد أن كثيرا من الهيئات الاخرى في منظومة الامم المتحدة ، مثل معهد الامم المتحدة للتدريب والبحث ، وجامعة الامم المتحدة ، ومكتب العمل الدولي ، أعدت دراسات تتعلق بالسلم ونزع السلاح أو شاركت في أعمال ادارة شؤون نزع السلاح ، بناء على طلبها . ومن شأن هذا التعاون بين هيئات منظومة الامم المتحدة وزيادة الاهتمام والاحساس بالجوانب المتعلقة بالسلم ونزع السلاح في الاعمال العادية التي تضطلع بها جميع فروع الامم المتحدة ، أن يعززا أهداف اعلان التقدم والتنمية في الميدان الاجتماعي .

٣٣ - ومن المرجح أن يصبح هذا التعاون أكثر أهمية مع تواصل المناقشة بشأن الصلة بين نزع السلاح والتنمية . وفي المؤتمر الدولي المعني بهذا الموضوع والمعقود في نيويورك عام ١٩٨٧ ، أكدت الوفود على الصلة بين نزع السلاح والتنمية والامن ، وحثت على ايلاء مزيد من الاهتمام للنظر في التهديدات غير العسكرية للامن . وعددت الوثيقة الختامية للمؤتمر وثيقته الختامية بعض المخاطر غير العسكرية التي تتهدد الامن ، مثل الانتهاكات الصارخة والمنتظمة لحقوق الإنسان ، والمرض ، وتدهور البيئة ، والفقر المتفشي على نطاق واسع ، والامية ، والبطالة[(١)] . وهذه التهديدات المختلفة هي موضوع أعمال كثير من الهيئات المختلفة في منظومة الامم المتحدة ، وستكون للخبرة والدراية الفنية لتلك الهيئات أهميتها مع تطور فهم المجتمع الدولي لهذه القضية المعقدة .

٣٤ - وقد عقدت الجمعية العامة ثلاث دورات استثنائية مكرسة لنزع السلاح . كانت أولاها الدورة الاستثنائية العاشرة التي عقدت عام ١٩٧٨ . ولتعزيز تحقيق الاهداف المحددة في الوثيقة الختامية لتلك الدورة[(٢)] ، أعلنت الجمعية العامة في عام ١٩٧٩ ، بقرارها ٧٥/٣٤ المؤرخ في ١١ كانون الاول/ديسمبر ، الثمانينات عقدا ثانيا لنزع السلاح . وعقدت الدورة الاستثنائية الثانية عشرة للجمعية العامة ، وهي الدورة الثانية المكرسة لنزع السلاح ، في عام ١٩٨٢ ، وقد تميزت بالاعراب عن القلق ازاء بقاء أجزاء كبيرة من برنامج عمل الدورة الاستثنائية لعام ١٩٧٨ ، دون تنفيذ . وأكدت

وثيقة اختتام الدورة[٣] مرة أخرى صلاحية الوثيقة الختامية لدورة عام ١٩٧٨ . ولم يتم التوصل الى توافق في الآراء في الدورة الاستثنائية الخامسة عشرة للجمعية العامة ، المعقودة عام ١٩٨٨ ، وهي الدورة الثالثة المكرسة لنزع السلاح ، بيد أن المداولات تميزت بزيادة اتسام المواقف بالواقعية ، والاعتراف بوجوب مواصلة الجهود الدولية الرامية الى اتخاذ تدابير عملية لنزع السلاح . ومنذ فترة قصيرة جدا ، أولي اهتمام خاص لمسألة حظر الأسلحة الكيميائية .

٢٥ - لا يتسنى بسهولة قياس نتائج أعمال الأمم المتحدة في ميدان السلم ونزع السلاح ، فقد تتمخض سنة من السنين عن نتائج باهرة بعد ما كان يبدو أن العقود المنصرمة أخفقت في تحقيق أي تقدم . على أن منظومة الأمم المتحدة ، من خلال الابقاء على الجهاز القائم للتفاوض بشأن نزع السلاح ، وتسوية المنازعات بالوسائل السلمية ، والمحافظة على سمعتها في الحياد المطلق والجدارة بالثقة ، تقدم اسهاما في تلك القضايا الحيوية . ولا تعني الفلسفة السائدة بتاتا عدم المرونة المؤسسية ، أو عدم الاستعداد للدخول في ميادين مثيرة للجدل ؛ وإن لجوء كثير من الاطراف المختلفة الى جهاز الأمم المتحدة لحفظ السلم ، والى المساعي الحميدة للامين العام ، لشهادة بالاهمية الحيوية لدور المنظمة .

ثالثا - التعاون الدولي من أجل التقدم

٢٦ - تنص الفقرة ٣ من المادة الأولى من ميثاق الأمم المتحدة على أن أحد مقاصدها هو "تحقيق التعاون الدولي على حل المسائل الدولية ذات الصبغة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والإنسانية ..." . وينص الميثاق على أن تعمل الأمم المتحدة على رفع مستويات المعيشة وتوفير العمالة الكاملة لكل فرد ، وتيسير الحلول للمشاكل الدولية الاقتصادية والاجتماعية والصحية وما يتصل بها ، وتعزيز التعاون الدولي في مجالي الثقافة والتعليم وتشجيع احترام حقوق الإنسان على صعيد العالم بأسره .

٢٧ - ولبلوغ هذه الأهداف ، تم إنشاء عدد من المؤسسات ، كان المجلس الاقتصادي والاجتماعي أولها . وقد تنوعت مؤسسات الأمم المتحدة في الميدانين الاقتصادي والاجتماعي ، واتسع نطاقها بصورة ملحوظة ، في فترة ما بعد الحرب ، وذلك بصفة رئيسية ، استجابة لاحتياجات البلدان النامية .

ألف - التجارة

٢٨ - وقد أكد إعلان التقدم والتنمية في الميدان الاجتماعي من جديد أهمية زيادة تكثيف التعاون الاقتصادي المتعدد الاطراف ، فأوصى باتخاذ اجراءات عملية لإيجاد تبادل دولي للسلع والخدمات بين الدول يكون أكثر انصافا .

٢٩ - وتشمل هذه التوصيات ما يلي : (أ) انشاء نظام للتجارة الدولية قائم على مبدأي المساواة وعدم التمييز ؛ (ب) وتحسين وضع البلدان النامية بإيجاد معدلات منصفة للتبادل التجاري ؛ والاخذ بنظام أفضليات عام لا يقوم على التميز أو المقابلة بالمثل من أجل صادرات البلدان النامية الى البلدان المتقدمة النمو ؛ (ج) وعقد وتنفيذ اتفاقات عامة شاملة للسلع الاساسية وقيام المؤسسات الدولية بتمويل مخزونات احتياطية معقولة .

٣٠ - وأنشط منظمتين دوليتين في مجال التجارة الدولية هما مجموعة الاتفاق العام بشأن التعريفات الجمركية والتجارة (الغات) ومؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية (الاونكتاد) . ورغم أن الغات ليس على وجه الدقة جزءا من منظومة الامم المتحدة فهو يتعاون تعاونا وثيقا مع هيئات الامم المتحدة (وأبرزها المجلس الاقتصادي والاجتماعي ومجلس الامم المتحدة للتجارة والتنمية) والوكالات المتخصصة (وخاصة صندوق النقد الدولي والبنك الدولي) . وتعنى الغات بالمفاوضات المتعلقة بالتعريفات الجمركية وبوضع المبادئ الناظمة للعلاقات التجارية بين البلدان الاعضاء . أما الاونكتاد فيعنى بنطاق عريض من المواضيع ذات الاهمية الخاصة بالنسبة للبلدان النامية بالاضافة الى مسائل التجارة . وتعمل آلية التفاوض في الاونكتاد بصفة رئيسية على أساس مجموعات البلدان ، في حين أن نقطة البداية بالنسبة للمفاوضات ضمن الغات هي ثنائية في جوهرها .

٣١ - والفرق الرئيسي بين المؤسستين هو مركزهما القانوني . فالبلدان الموقعة على مجموعة الاتفاق العام بشأن التعريفات الجمركية والتجارة ملزمة قانونا ، في حين أن وظيفة الاونكتاد ، من ناحية أخرى ، هي تسهيل العلاقات التجارية فيما بين مجموعات البلدان عن طريق تحديد المشاكل التي تعيق التجارة الدولية والتنمية والتفاوض بشأنها ، واقتراح اجراءات مشتركة للتقليل الى أدنى حد من الآثار السلبية للصدمات الاقتصادية الخارجية على الاتجاهات الاجتماعية - الاقتصادية في البلدان النامية .

٣٣ - وقد تم ، عن طريق آلية التفاوض في الاونكتاد ، التوصل الى اتفاقات هامة متعددة الاطراف بشأن الممارسات التجارية المقيدة والشحن ؛ كما عززت السياسة السلعية الدولية والاتفاقات السلعية الدولية . وقد دخل الصندوق المشترك للسلع الأساسية حيز النفاذ في عام ١٩٨٧ . وفي الدورة الثانية للاونكتاد المعقودة في عام ١٩٦٨ تم التوصل الى اتفاق بشأن نظام أفضلية معمم ، أدمج في الغات بعد ذلك بسنتين . وكما أبرز الاونكتاد انتشار الحواجز غير الجمركية وأعد لذلك دليلا خاصا .

باء - التمويل

٣٣ - فيما يتعلق بالتعاون المالي الدولي ، يؤكد إعلان التقدم والتنمية في الميدان الاجتماعي أهمية وصول البلدان النامية الى الموارد المالية الدولية وزيادة المساعدات بشروط تساهلية .

٣٤ - وقد سعت المؤسسات المتعددة الاطراف التابعة لمنظومة الامم المتحدة جاهدة لتلبية احتياجات البلدان النامية . ويظهر ذلك سواء في نمو حجم المعونات المتعددة الاطراف أو في تحسن شروطها ، ولاسيما في أواخر السبعينات . ففي غضون ذلك العقد تم توسيع شبكة المؤسسات الانمائية المتعددة الأطراف ، وأنشئت هياكل مالية جديدة في اطار الوكالات الدولية الرئيسية ، المالية والإنمائية .

٣٥ - وأهم المؤسسات التابعة لمنظومة الامم المتحدة ، التي تشارك في تعبئة وتقديم المساعدات المالية والتقنية هي ، التالية : البنك الدولي والفروع التابعة له (المؤسسة الإنمائية الدولية والمؤسسة المالية الدولية) وصندق النقد الدولي ، وبرنامج الامم المتحدة الانمائي . واشتهر الصندوق الدولي للتنمية الزراعية على وجه الخصوص بسياساته المبتكرة في الإقراض . بيد أن مؤسسات أخرى عديدة تابعة لمنظومة الامم المتحدة تقوم أيضا بتمويل و/أو تنفيذ البرامج والمشاريع في البلدان النامية .

٣٦ - وقد شهدت السنوات التي انقضت منذ اعتماد الإعلان المذكور زيادة سريعة جدا في حجم التمويل الانمائي بكل أنواعه ، تلاها اضطراب كبير . فقد حدثت زيادة مطردة في التدفقات الثنائية والمتعددة الاطراف للمساعدات المالية التساهلية ، بل إن الزيادة التي حدثت في التدفقات الرأسمالية التجارية في النصف الثاني من السبعينات كانت أكثر سرعة ، مما أدى الى تراكم الديون بسرعة . وفي الثمانينات ، حدث تقلص حاد في التدفقات التجارية الى البلدان المثقلة بالديون ، كما حدث تباطؤ كبير في التدفقات

غير التساهلية المتعددة الاطراف ، مما جعل المساعدة الإنمائية الرسمية الدعامة الاساسية بالنسبة الى أفقر البلدان .

٣٧ - وقد أسفرت أزمة الديون في الثمانينات عن ظهور اتفاق على نطاق واسع بشأن الحاجة الى الحد من التهديد الناجم عن تزايد النزعة الحمائية والتقليل من عدم الاستقرار في النظام النقدي والمالي الدولي . والمجتمع الدولي هو بصدد بحث هذه المسائل .

٣٨ - أما فيما يتعلق باستثمارات القطاع الخاص المباشرة ، فالمفاوضات جارية منذ حين في منظومة الامم المتحدة من أجل وضع مدونة لقواعد السلوك تنظم العلاقة بين الحكومات والشركات عبر الوطنية . وفي حين أن هذه المفاوضات لم تسفر عن نص متفق عليه بعد ، فقد كانت العملية ذات قيمة من حيث أنها أدت الى توضيح المسائل .

جيم - البيئة

٣٩ - ينص الإعلان على أن حماية البيئة البشرية وتحسينها هما الهدف الرئيسي من التقدم والإنماء في الميدان الاجتماعي . وفي عام ١٩٦٨ ، أي قبل صدور الإعلان بعام واحد ، اتخذت الجمعية العامة بالفعل مقررا يدعو الى اتخاذ اجراءات على المستويات الوطنية والاقليمية والدولية لحماية البيئة البشرية وتحسينها . بيد أن مسألة البيئة لم تترسخ في منظومة الامم المتحدة إلا في عام ١٩٧٢ ، عندما عقد مؤتمر الامم المتحدة المعني بالبيئة البشرية في ستوكهولم ، وذلك عن طريق استحداث عدد من الترتيبات المؤسسية ، وهي : (أ) مجلس ادارة برنامج الامم المتحدة للبيئة (UNEP) (لتوفير الارشاد العام للسياسات لتوجيه وتنسيق برامج البيئة داخل منظومة الامم المتحدة) ؛ (ب) وأمانة برنامج الامم المتحدة للبيئة (لتكون بمثابة مركز تنسيق للاجراءات المتعلقة بالبيئة داخل منظومة الامم المتحدة) ؛ (ج) وصندوق البيئة لتقديم التمويل لبرامج البيئة) ؛ (د) ومجلس التنسيق البيئي (لتوفير ما يلزم للتنسيق الفعال لبرامج البيئة داخل المنظومة ، وقد أدمج بعد ذلك في لجنة التنسيق الادارية) .

٤٠ - والبيئة مسألة متعددة الفروع ، وبرنامج الامم المتحدة للبيئة هو ليس الوكالة الوحيدة في منظومة الامم المتحدة المعنية بتشغيل أنشطة حماية البيئة وتمويلها وتنفيذها . ومع ذلك ، فإن إنشاء برنامج الامم المتحدة للبيئة هو خطوة في

سبيل إيجاد الطرق والوسائل لتحقيق أهداف حماية البيئة البشرية وتحسينها . وقد عزز برنامج الامم المتحدة للبيئة الوعي العام من خلال ما يبذله من جهود في مجال الإعلام العام بشأن المشاكل البيئية العالمية . كما عزز توسيع نطاق التثقيف والتدريب في مجال البيئة وركز الانتباه على النهج الدولي إزاء عدد من المسائل البيئية ، مثل تخريب طبقة الاوزون . وبالاضافة الى ذلك ، يستحث صندوق البيئة الاجراءات المتعلقة بالبيئة عن طريق دعم أنشطة الاخرين ، سواء داخل منظومة الامم المتحدة أم خارجها .

٤١ - وهناك وسيلة هامة متاحة لمنظومة الامم المتحدة في مجال حماية البيئة وتحسينها وهي برنامج البيئة المتوسط الاجل على نطاق المنظومة ؛ الذي يقوم بترشيح توجيهات مجلس ادارة برنامج الامم المتحدة للبيئة المتعلقة بالسياسات . وقد أعد هذا البرنامج من خلال عملية مكثفة من المشاورات والتنسيق فيما بين الوكالات والهدف منه توفير إطار شامل متماسك على نطاق المنظومة . وتتضح الاهمية التي تعلقها منظومة الامم المتحدة على مسائل البيئة بتكليف ٢٧ من مختلف الاجهزة والمؤسسات والهيئات بما يزيد عن ٦٠٠ مهمة ، وذلك منذ عقد المؤتمر المعني بالبيئة البشرية في عام ١٩٧٢ .

٤٢ - وبالنظر الى وفرة المهام والانشطة المتعلقة بالبيئة في منظومة الامم المتحدة ، كان التعاون والتنسيق فيما بين مختلف الاجهزة والمؤسسات والهيئات في غاية الاهمية بالنسبة لإيجاد الطرق والوسائل التي تحقق هدف حماية البيئة البشرية وتحسينها . فمثلا ، في ١٣ مجالا من أصل ٣٢ مجالا فنيا محددا في برنامج البيئة المتوسط الاجل على نطاق المنظومة هناك ، أكثر من ٤٥ مهمة تحظى بتأكيد رئيسي أو ثانوي .

٤٣ - وما برح التقدم في اطراد ، رغم العقبات التي تعترض التعاون والتنسيق الفعالين . وكان في تقرير اللجنة العالمية المعنية بالبيئة والتنمية[٤] والمنظور البيئي حتى سنة ٢٠٠٠ وما بعدها[٥] دافع جديد للقلق بشأن البيئة ، داخل الامم المتحدة . كما كان من شأن القرارات التي اتخذتها الجمعية العامة في عامي ١٩٨٧ و ١٩٨٨ تزويد منظومة الامم المتحدة بولايات جديدة في مجال البيئة .

٤٤ - ومما تجدر ملاحظته بصفة خاصة توقيع بروتوكول مونتريال للمواد التي تستنفد طبقة الاوزون في أيلول/سبتمبر ١٩٨٧ . كما ينبغي متابعة العمل للتوصل الى اتفاقات مماثلة بشأن الارتفاع العالمي في درجة الحرارة وظاهرة الاحتباس الحراري (الدفيئة) . والمطلوب من منظومة الامم المتحدة أن تقوم بدور فعال وحفاز في المجالات المتعلقة بممتلكات العالم المشتركة ، بما فيها الغلاف الجوي والفضاء الخارجي .

٤٥ - وقد اتفق رؤساء أجهزة الامم المتحدة ومنظماتها وهيئاتها ، في أوسلو في حزيران/يونيه ١٩٨٨ ، على تشكيل فرقة عمل مشتركة بين الوكالات بشأن التنمية القابلة للإدامة والسليمة بيئيا . ومن المتوقع لفرقة العمل هذه أن تركز ، بشكل عملي ، على عدد محدود من القضايا الاساسية ، بما في ذلك إدماج الاعتبارات البيئية في سياسات التنمية وخططها .

٤٦ - والاهتمامات البيئية ، ولاسيما ما يتعلق منها بنضوب طبقة الاوزون وارتفاع درجة الحرارة على الصعيد العالمي وازالة الاحراج والفضلات السامة ، لها الصدارة في جدول الاعمال على المستوى الدولي وستظل كذلك في المستقبل المنظور . وهذا يفرض تحديات جديدة بالنسبة للمجتمع الدولي بصفة عامة ومنظومة الامم المتحدة بصفة خاصة . وقد اتخذت الجمعية العامة ، في دورتها الثالثة والاربعين ، القرار ١٩٥/٤٣ المؤرخ في ٢٠ كانون الاول/ديسمبر ١٩٨٨ ، الذي قررت فيه أن تنظر ، في دورتها الرابعة والاربعين ، في مسألة عقد مؤتمر للامم المتحدة بشأن البيئة والتنمية ، في موعد اقصاه عام ١٩٩٢ .

دال - مساهمات منظومة الامم المتحدة في الجهود الوطنية الرامية الى تعزيز التقدم والتنمية في الميدان الاجتماعي

٤٧ - حدثت تغيرات عميقة بالحالة الاجتماعية بالعالم في السنوات العشرين التي مضت منذ إقرار إعلان التقدم والتنمية في الميدان الاجتماعي في عام ١٩٦٩ . وقد كان التغير شاملا وبعيد الاثر ، حيث تأثرت به جميع البلدان بصرف النظر عن مستوى تنميتها المادية أو نظامها الاجتماعي . وفي الكثير من البلدان ، أدت التغيرات الديمغرافية السريعة الى تفاقم التفاوتات والاختلالات فيما بين السكان والموارد . وكانت هناك آثار اجتماعية واقتصادية هامة ترتبت على حجم السكان ، وهيكلهم من حيث الجنس والعمر ، وتوزيعهم الجغرافي ، مما جاء نتيجة للتحضر السريع والهجرة ومستوى الخصوبة ومعدل الوفيات . والثورات التي حدثت في مجالات العلوم والتكنولوجيا والاتصالات قد جاءت بتغيرات عميقة في ظروف المعيشة . وبالاضافة الى ذلك ، اضطلعت الحكومات ببرامج وسياسات أدت ، على نحو مباشر أو غير مباشر ، الى تحسين أحوال الحياة . كما أن الجهود الوطنية قد عززتها مساهمات منظومة الامم المتحدة والمنظمات غير الحكومية في مجال مكافحة الفقر والجوع وسوء التغذية والبطالة ؛ وتحسين ظروف العمل والمعيشة ، ووضع خطط شاملة للضمان الاجتماعي وتوفير خدمات الرعاية الاجتماعية ؛ وبلوغ مستويات محسنة من الصحة ؛ والقضاء على الامية وتعزيز وصول

الجميع للثقافة والمعرفة ؛ وتزويد الفئات المنخفضة الدخل والاسر الكبيرة بالمأوى المناسب . وعمل منظومة الامم المتحدة ، بكامله ، يمكن النظر اليه ، إجمالا ، باعتباره مساهمة في مجال مبادئ إعلان التقدم والتنمية في الميدان الاجتماعي ، وأهداف هذا الإعلان ، وطرق تنفيذه .

٤٨ - والتعاون التقني ما فتئ يشكل بعدا ذا أهمية خاصة من أبعاد استجابة منظومة الأمم المتحدة للإعلان ، إذ أنه يمثل الآلية الأساسية التي تقدم بها المنظومة المساعدة الى الحكومات في جهودها الرامية الى تشجيع التنمية الاجتماعية . وأهم نواحي التنمية الاجتماعية ، وهي الصحة والتعليم وسائر أبعاد الرعاية الاجتماعية ، تعتمد على العمل الوطني بشكل أكبر من اعتمادها على العمل الدولي .

٤٩ - ورغم أن غالبية الوكالات المتخصصة تمول بعض أنشطتها التعاونية التقنية من ميزانياتها العادية ، فإن معظم هذه الانشطة يجري تمويله من موارد خارجة عن الميزانية . وغالبية هذه الموارد الخارجة عن الميزانية تقدم الى الوكالات من خلال وكالات التمويل التابعة للأمم المتحدة ، ولاسيما برنامج الأمم المتحدة الانمائي ، وإن كان بعضها يقدم اليها من المانحين مباشرة .

٥٠ - والأجزاء التالية تسلط الضوء على بعض المجالات التي قامت فيها مؤسسات المنظومة بدعم التنمية الاجتماعية على الصعيد الوطني . أما مدى توفير الدعم من قبل النامية كل على حدة ، كذلك .

١ - الأمن الغذائي

٥١ - إن مؤتمر الاغذية العالمي ، الذي عقدته الجمعية العامة في روما عام ١٩٧٤ ، في مقر منظمة الامم المتحدة للاغذية والزراعة ، قد أوصى بتشكيل مجلس أغذية عالمي كي يساعد في إبقاء حالة الاغذية في العالم قيد الاستعراض . كما أن الجمعية العامة قد طالبت بإنشاء صندوق دولي للتنمية الزراعية .

٥٢ - وثمة واقعة رئيسية أخرى هي انعقاد المؤتمر العالمي للاصلاح الزراعي والتنمية الريفية ، وذلك في عام ١٩٧٩ . وقد وضع هذا المؤتمر إعلان مبادئ برنامج عمل مما أصبح يمثل المبدأ التوجيهي الاساسي فيما يتعلق بسياسة منظمة الاغذية والزراعة . وقد

سلط الضوء على ضرورة إنشاء نظام للأمن الغذائي العالمي ، ودعا الحكومات ووكالات الأمم المتحدة الى تنفيذ برامج ترمي الى تقليل الفقر والجوع وسوء التغذية . كما أنه شدد على العمل من أجل تشجيع النمو مع العدالة ، والوصول الى الأرض والموارد الطبيعية الاخرى ، ومشاركة السكان .

٥٣ - أما لجنة الأمن الغذائي التابعة لمنظمة الاغذية والزراعة فقد وضعت مفهوما للأمن الغذائي يتضمن ثلاثة أهداف رئيسية ، هي (أ) كفالة الانتاج المناسب ؛ (ب) تثبيت تدفق الموارد ؛ (ج) توفير الوصول للامدادات الغذائية لمن يحتاجها . وأسلوب مجلس الاغذية العالمي في حل مشاكل العالم الغذائية والقضاء على الجوع يتمثل في تشجيع البلدان النامية على وضع استراتيجيات غذائية وطنية ، هدفها رفع مستوى الاعتماد على الذات في مجال الغذاء في البلدان ذات الحاجة المسيسة الى ذلك ، وكفالة الوفاء بالاحتياجات الاستهلاكية للسكان .

٥٤ - ومنظمة الاغذية والزراعة ، باعتبارها وكالة رائدة لفرقة العمل المعنية بالتنمية الريفية التابعة للجنة التنسيق الادارية ، تقوم بتسهيل التبادل الدولي للمعلومات والمعارف والخبرات المتعلقة بالتقدم والتنمية في الميدان الاجتماعي ، وذلك في القطاع الريفي . كما أن المنظمة قد ضاعفت أنشطتها في ميدان التنمية الريفية والاجتماعية منذ انعقاد المؤتمر العالمي للاصلاح الزراعي والتنمية الريفية ، وذلك عن طريق المساعدة التقنية والبعثات الاستشارية الرفيعة المستوى والدراسات المتعمقة والاجتماعات الاستشارية الحكومية والاجتماعات المشتركة بين الوكالات .

٥٥ - وتشير إحدى توصيات المؤتمر الى رصد تقدم التنمية الريفية . ومنظمة الامم المتحدة للاغذية والزراعة قد وضعت مؤشرات اجتماعية - اقتصادية وساعدت الحكومات الاعضاء في جمع وتحليل البيانات المتعلقة بالتنمية الاجتماعية ، مع التركيز على تخفيف حدة الفقر . وأعدت المنظمة أيضا استعراضين شاملين على الصعيد العالمي - في عامي ١٩٨٣ و ١٩٨٧ - بشأن التقدم المحرز والصعاب التي تواجه في مجال تشجيع التنمية الاجتماعية الريفية .

٥٦ - وبرنامج الاغذية العالمي يدعم أهداف التقدم والتنمية في الميدان الاجتماعي من خلال توفير موارد المعونة الغذائية لتمويل مشاريع تنمية الموارد الزراعية والريفية والبشرية ، بالاضافة الى الاستجابة لاحتياجات الطوارئ . والبرنامج يدعم كل سنة حوالي ٣٣٠ مشروعا تنفيذيا في المتوسط كما أنه يعتمد ما متوسطه ٥٠ مشروعا في

أي سنة واحدة ، بالاضافة الى عملياته المتعلقة بالطوارئ . والمعونة الغذائية تستخدم كمورد استثماري لتشجيع التنمية الاقتصادية والاجتماعية على السواء ، وهي تسهم على هذا النحو في تعزيز قدرة فقراء الريف والحضر على تحقيق بعض المنافع لانفسهم والابقاء عليها ، وذلك خارج النطاق المباشر للانشطة المشاريعية .

٥٧ - ومساهمات برنامج الاغذية العالمي في القضاء على الفقر والجوع وسوء التغذية تتم على مستويات مختلفة . والمعونة الغذائية تقدم كاضافة غذائية مباشرة الى المجموعات السكانية الاكثر تعرضا للخطر من الناحية الغذائية ، ولمن ينقصهم ضمان الوصول الى الغذاء طوال العام (مثل المزارعين الحديين ، ومزارعي الكفاف ، وصغار المزارعين ، والفقراء المعدمين الريفيين ، والقطاع الحضري غير الرسمي) ، وذلك الى حين تمكنهم من الحصول على الغذاء ، بشكل مستقل ، من خلال زيادة الانتاج و/أو القدرة الشرائية . كما أن خطط تقديم الطعام مقابل العمل ، لبناء الهياكل الاساسية ، تساهم في توفير الامن الغذائي .

٥٨ - وتتناول مشاريع الغذاء من أجل العمل التابعة لبرنامج الاغذية العالمي ميادين مختلفة مثل إعادة زراعة الاحراج ، والزراعة ، والتنمية الريفية واستيطان الاراضي ، والبيئة ، والانشطة الصحية والتغذوية . ولتنفيذ هذه المشاريع يعمل برنامج الاغذية العالمي في تعاون وثيق مع مؤسسات أخرى ومع هيئات منظومة الامم المتحدة ، مثل البنك الدولي ، واليونيسيف ، وبرنامج الامم المتحدة الانمائي ، والصندوق الدولي للتنمية الزراعية والفريق الاستشاري المشترك المعني بسياسة الاغذية وذلك كي يتسنى زيادة فعالية برامج ومشاريع المعونة الغذائية والمساعدات المالية .

٥٩ - وقد أوصت لجنة التنسيق الادارية في أعقاب مؤتمر الاغذية العالمي بانشاء لجنة فرعية معنية بالتغذية في عام ١٩٧٧ . واللجنة الفرعية هي مركز تنسيق لتحقيق التناسق بين السياسات والانشطة في مجال التغذية في منظومة الامم المتحدة .

٣ - تخفيف حدة الفقر

٦٠ - منذ أن اعتمد الإعلان ، قام البنك الدولي بزيادة التزاماته في مجال تخفيف حدة الفقر ، ليس فحسب في عملياته لمنح القروض ، بل أيضا في مجال بحوثه الاقتصادية وتحليل السياسة . وقد زاد البنك من القروض التي يقدمها الى القطاعات والقطاعات الفرعية والتي لها أثر على عدد كبير من الفقراء - والى قطاعات التنمية الزراعية ، والتعليم الاولي ، والسكان ، والصحة ، والتغذية ، والصناعات الصغيرة ، وتوفير

المياه والتنمية الحضرية . وقد ازدادت القروض المقدمة من البنك الدولي الى القطاعات الموجهة نحو ازالة شافة الفقر من أقل من ١٠ في المائة في عام ١٩٧٠ الى حوالي ٣٠ في المائة في عام ١٩٨٠ وقد استعان عدد كبير من البلدان بتقنيات ابتكارية للوصول الى الفقراء مثل تحسين الاحياء والمواقع الريفية الفقيرة وبرامج الخدمات .

٦١ - وانصب الاهتمام الرئيسي لمنظمة الامم المتحدة للتنمية الصناعية على التعجيل بالتنمية الصناعية في البلدان النامية . وقد أتاحت الولاية المسندة الى المنظمة مجالا لها للتركيز على اسهام التصنيع في تهيئة الظروف التي تحقق التنمية الاقتصادية والاجتماعية بصورة سريعة ومستديمة ، ولاسيما في البلدان النامية .

٣ - ايجاد ظروف مواتية للعمل

٦٢ - من العناصر الهامة في استراتيجية عامة موجهة نحو القضاء على السبب الجذري للفقر وليس مجرد تخفيف حدته زيادة العمالة وتحسين ظروف العمل للرجال والنساء على حد سواء . وتضطلع منظمة العمل الدولية بالجزء الاكبر من الجهود في هذا الشأن . وفي هذا السياق ، تكون ذات صلة أيضا بعض الجهود التي تضطلع بها لجنة حقوق الانسان واليونسكو ومنظمة الصحة العالمية . وتجري منظمة العمل الدولية مشاورات وتضطلع بمشاريع مشتركة مع هذه وغيرها من الوكالات في المنظومة .

٦٣ - وبالاضافة الى ذلك ، قد عملت منظمة العمل الدولية على تحسين ظروف الحياة والعمل عن طريق وضع مدونة شاملة للقانون والممارسة عن طريق الجهود المشتركة للحكومات والادارة والعمال . وما زال تحديد المعايير من الانشطة الرئيسية المضطلع بها لتحسين ظروف العمل ، ومستويات المعيشة وحقوق العمال وذلك بوضع مدونة شاملة للقانون والممارسة عن طريق الجهود المشتركة للحكومات والادارة والعمال . وكانت الصكوك التي استعين بها هي الاتفاقات والتوصيات الدولية ذات الصلة لشتى جوانب مبادئ وأهداف إعلان الامم المتحدة بشأن التقدم الاجتماعي والتنمية . وهكذا فقد صدق ٧١ بلدا على اتفاقية سياسة العمالة لعام ١٩٦٤ (رقم ١٢٢) التي جعلت من العمل المنتج الذي يختار بحرية كاملة هدفا رئيسيا من أهداف سياسات هذه البلدان الرامية الى تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية . ومنذ عام ١٩٦٩ ، اعتمد ٣٠ معيارا من معايير العمل الدولية وما يقرب من ٢٠ مدونة من مدونات الممارسات تنظم على سبيل المثال مسائل مثل الاجازة السنوية والاجازة الدراسية المدفوعة الاجر ، كما تحدد السن الادنى للعمل ، وساعات العمل في مجال النقل البري ، وتنص على تكافؤ فرص العمل للعمال ، الذين عليهم مسؤوليات أسرية ، وتتعرض لعدد من مواضيع السلامة الوظيفية والصحة .

٦٤ - وبتوجيه من الدائرة الثلاثية التي تتعامل معها منظمة العمل الدولية ، وفي الإطار المحدد لمعايير العمل الدولية ، أصبحت أنشطة التعاون التقني وسيلة هاما لما تقوم به منظمة العمل الدولية من أعمال . والغرض من هذه الانشطة هو تحقيق توازن مناسب بين الثروة والنمو وتعزيز القدرة الوطنية وتنمية الاعتماد على الذات في ميادين اختصاص منظمة العمل الدولية . ويعزى الى أنشطة توفير العمالة وتحقيق التنمية وأنشطة التدريب والانشطة القطاعية ما يقرب من ٨٠ في المائة من نفقات التعاون التقني التي تكبدتها منظمة العمل الدولية في السنوات الاخيرة . وقد أقامت بلدان كثيرة بمساعدة منظمة العمل الدولية آليات محسنة للتخطيط للعمالة والتنبؤ بها ، ولرصد التطورات في سوق العمل أو لتقييم أثر السياسات المختلفة على العمالة ، في الوقت الذي أفضت فيه مشاريع عديدة على الصعيد المحلي الى تحقيق مستويات أعلى من العمالة والايرادات للجماعات الفقيرة .

٦٥ - وقد بدأ في عام ١٩٦٩ تنفيذ البرنامج العالمي للعمالة التابع لمنظمة العمل الدولية . وقد صمم هذا البرنامج ليكون بمثابة هجوم طويل الاجل على مشكلة البطالة ومشكلة العمالة الناقصة . وتناولت البحوث التي أجريت في إطار هذا البرنامج قضايا تتعلق بالعمالة ، والفقر ، وتلبية الحاجات الاساسية ، وتوزيع الدخل ، وتراوحت أنشطة التعاون التقني بين القيام بمهام استشارية قصيرة الاجل وبين القيام بمشاريع ضخمة على فترات تمتد الى عدد من السنين .

٦٦ - وفي مجال تنمية الموارد البشرية ، فقد شجعت منظمة العمل الدولية على نقل المعرفة والخبرة من بلدان متقدمة النمو الى بلدان نامية وتم ذلك أساسا عن طريق تقديم المساعدة التقنية في مجال التدريب الاداري والمهني . وقد ركز الاهتمام في ذلك على تحقيق تكافؤ الفرص في مجال التدريب ، وعلى فعالية التدريب وكفاءته ، وتوفير فرص التدريب للمرأة في مجال ادارة المشاريع ومجال التنمية الادارية ، واشتراك العمال ومنظمات أرباب العمل في صياغة سياسات وبرامج التدريب . وساعدت المنظمة الدول الاعضاء على وضع سياسات لإعادة التأهيل المهني وإعادة ادماج العاجزين جسديا وعقليا في المجتمع .

٦٧ - وفضلا عن ذلك ، ساعدت منظمة العمل الدولية أيضا على وضع وتعزيز مشاريع للضمان الاجتماعي وأسهمت منظمة العمل الدولية عن طريق دراسة عنوانها ، "نحو القرن الحادي والعشرين : تطوير الضمان الاجتماعي" ، في إعادة تقييم نظم الضمان الاجتماعي التي وضعت في البلدان الصناعية منذ عقود مضت وذلك على ضوء المشاكل المالية

والاجتماعية والاقتصادية الحالية . وعن طريق برنامجها للتعاون التقني والمشورة التقنية ، ساعدت منظمة العمل الدولية بلدانا نامية على صياغة سياسات للوقاية الاجتماعية ، وعلى توسيع النطاق الذي تغطيه مشاريعها ، ووضع نظم جديدة ، وتدريب موظفي الضمان الاجتماعي وغيرهم من المهتمين بهذا الموضوع .

٤ - تحسين الحالة الصحية

٦٨ - في مجال الصحة فإن الولاية المسندة الى منظمة الصحة العالمية تتيح لها أن تتصرف بوصفها السلطة التي تقوم بادارة وتنسيق وتشجيع التعاون التقني بين البلدان النامية وداخل هذه البلدان بهدف تحسين الحالة الصحية في العالم . وقد وضعت المنظمة للدول الاعضاء إطارا للعمل في هذا المجال ، على أساس اتفاقات تم الوصول اليها في جمعية الصحة العالمية .

٦٩ - وقد أعلن المؤتمر الدولي للرعاية الصحية الاولية الذي عقد في عام ١٩٧٨ في آلما - آتا بالاتحاد السوفياتي "ان الهدف الاجتماعي الاساسي للحكومات والمنظمات الدولية والمجتمع العالمي ككل في العقود المقبلة ينبغي أن يكون هو أن يتحقق بحلول عام ٢٠٠٠ حصول الناس في شتى أنحاء العالم على مستوى صحي يتيح لهم حياة منتجة اجتماعيا واقتصاديا . والرعاية الصحية الاولية هي الطريق الرئيسي لتحقيق هذا الهدف كجزء من تحقيق التنمية بروح العدالة الاجتماعية"(٦) . وطلب المؤتمر الى جميع الحكومات أن تقوم بصياغة سياسات ووضع استراتيجيات وخطط عمل وطنية للاخذ بالرعاية الصحية الاولية واستمرارها كجزء من نظام وطني صحي شامل بالتنسيق مع القطاعات الاخرى .

٧٠ - وكان اعلان الما - آتا بمثابة نقطة تحول في استراتيجيات الرعاية الصحية وذلك لانه حول مجال الاهتمام بعيدا عن المجال المعهود بالتركيز على المرض والعلاج الى مجال التركيز على الوقاية من المرض ، والقضاء على المخاطر التي تتعرض لها الصحة ، وتحسين الحالة الصحية . وهكذا فقد أصدرت منظمة الصحة العالمية مبادئ توجيهية من أجل صياغة استراتيجيات وطنية للصحة للجميع وأعدت استراتيجية عالمية تستند على استراتيجيات وطنية اعتمدتها جمعية الصحة العالمية في عام ١٩٨١ .

٧١ - وتم الاضطلاع في عام ١٩٨٥ بأول تقييم لتنفيذ الاستراتيجية العالمية لتوفير الصحة للجميع بحلول سنة ٢٠٠٠ ، وهو تقييم يغطي الفترة من عام ١٩٧٨ الى عام

١٩٨٤ (٧) . وقد قامت ١٤٧ دولة من الدول الاعضاء ، وما بين ١٥ منطقة واقليم بفحص الطريقة التي تنفذ بها هذه الاستراتيجية العالمية . ورغم القيود الاقتصادية والاجتماعية الجديدة التي شهدتها الثمانينات ، والكوارث الطبيعية والنزاعات السياسية والمسلحة التي حدثت في مناطق كثيرة من العالم ، فقد استطاع معظم البلدان تحقيق تقدم ملموس نحو تحسين الحالة الصحية . وقامت البلدان ، فرادى ، وفي تجمعات اقليمية ، بتحديد أكثر مشاكلها حدة واقترحت اجراءات أعطتها الاولية لمكافحة هذه المشاكل . ويسهم هذا التقييم كما تسهم مواصلة الرصد في تكوين صورة عن نوعية الحياة على الأرض وفي تقييم مدى ما تحقق من الاهداف التي وردت في إعلان الامم المتحدة للتقدم الاجتماعي والتنمية .

٧٢ - ولا يزال برنامج منظمة الصحة العالمية الخاص للبحث والتطوير والتدريب في مجال التكاثر البشري يلبي احتياجات الاسر الى زيادة أساليب تنظيم الخصوبة وتحسينها ، سواء فيما يتعلق بمنع الحمل أو بعدم الانجاب ، لتمكينها من ممارسة حقها في أن تحدد بحرية وبوحي من المسؤولية عدد أطفالها وتوقيت انجابهم . ومن المهام الرئيسية لبرامج صحة الام والطفل لمنظمة الصحة العالمية ، بما في ذلك تنظيم الاسرة ، توفير الدعم التقني والاداري للدول الاعضاء من أجل تكييف المكونات الرئيسية لرعاية صحة الام والطفل/تنظيم الاسرة بما يتلاءم مع جميع مستويات نظام الرعاية الصحية وادماج هذه المكونات في هذا النظام . وفي عام ١٩٨٧ ، شارك البنك الدولي ، بالتعاون مع منظمة الصحة العالمية وصندوق الامم المتحدة للانشطة السكانية (الان صندوق الامم المتحدة للسكان) ، في رعاية مؤتمر الامومة السليمة المعقود في نيروبي . وعقب ذلك ، تبرع البنك الدولي بمبلغ مليون دولار لانشاء صندوق الامومة السليمة تحت ادارة منظمة الصحة العالمية لاجراء بحوث العمليات دعما لبرامج صحة الام .

٧٣ - وكانت زيادة وعي الجمهور والمهنيين بآثار تقدم السكان في العمر على الصحة العامة هو موضوع برنامج صحة كبار السن الذي وضعته منظمة الصحة العالمية في عام ١٩٨٢ . وقد وضعت منظمة الصحة العالمية برنامجا خاصا للبحوث بشأن الشيخوخة لغرض دراسة كيف يمكن أن يظل الناس أصحاء وهم يتقدمون في العمر .

٧٤ - ويتزايد عدد المعوقين بسرعة نتيجة لنمو السكان وارتفاع معدلات البقاء على قيد الحياة لمدد أطول . ولذلك تدعو الحاجة الى أن تبذل الحكومات جهودا كبيرة للالتزام بالبرامج التي تكفل حصول جميع المعوقين على الخدمات الاساسية على الاقل . وبدأت منظمة الصحة العالمية من جانبها ونفذت خدمات التاهيل النابعة من المجتمع المحلي للمعوقين في نحو ٦٠ بلدا .

٧٥ - وأدى نجاح برنامج استئصال الجدري في منتصف السبعينات الى الايحاء الى منظمة الصحة العالمية بأن تتزعم حملة عالمية ، بالتعاون مع اليونيسيف ، لتوفير التحصين الفعّال لجميع الاطفال بحلول عام ١٩٩٠ ومنع انتشار الامراض السارية الرئيسية الستة بين الاطفال - الخناق والحصبة وشلل الاطفال والكزاز والسل والشهاق . ويتلقى ثلثا أطفال العالم النامي الآن جرعة أولى من اللقاح الثلاثي (المضاد للخناق والشهاق والكزاز) و ٥٠ في المائة في سبيلهم الى إكمال الجرعات الكاملة من الحقنات الثلاث . كما يجري تحصين نصفهم من شلل الاطفال ونحو ٤٠ في المائة من الحصبة . والنتيجة هي أنه يجري انقاذ قرابة ١,٤ مليون من أرواح الصغار كل سنة . وبالمثل ، فإن الاماهة الفموية ، التي كانت غير معروفة الى حد كبير خارج الاوساط العلمية في بداية هذا العقد ، يستخدمها الآن ٢٠ في المائة تقريبا من الاسر في العالم ، مما يمنع حدوث ما يقدر بـ ٠٠٠ ٦٠٠ حالة وفاة بسبب الجفاف كل سنة بين صغار الاطفال في العالم .

٧٦ - كما تقوم منظمة الصحة العالمية بتوجيه وتنسيق برنامج خاص واستراتيجية عالمية للوقاية من متلازمة نقص المناعة المكتسب (الايدز) ومكافحتها ، مع الاعلام والتثقيف بشأن طرق انتقالها على سبيل الاولوية العليا . وتتجلى بالفعل مبادراتها العالمية المتعلقة بالايدز في الانشطة المضطلع بها على الصعيد القطري بدعم من اليونيسيف ، وصندوق الامم المتحدة للسكان وبرنامج الامم المتحدة الانمائي (الذي أسندت اليه مهمة التنفيذ) . وتمثل ادارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية الدولية مركز التنسيق للانشطة ذات الصلة بالوقاية من متلازمة نقص المناعة المكتسب ومكافحتها داخل الامم المتحدة .

٥ - محو الامية وتحسين التعليم

٧٧ - يمثل محو الامية أحد الاهداف الواردة في اعلان الامم المتحدة للتقدم والتنمية في الميدان الاجتماعي . وتقرن منظمة الامم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو) ، بوصفها الوكالة الرائدة في منظومة الامم المتحدة التي تعنى بمحو الامية وبالتدريب على المهارات الاساسية ، برامج محو الامية بحملة لتعميم التعليم الابتدائي وللقضاء على الاسباب الجذرية للامية . وفي الآونة الاخيرة ، حل برنامج محو الامية الوظيفي محل برنامج اليونسكو للتعليم الاساسي ، غير أن أهدافهما متماثلة أساسا . والهدف من محو الامية الوظيفي هو تحقيق الفعالية اقتصاديا واجتماعيا ؛ وهي تشمل التدريب المهني واكتساب المهارات المرتبطة بالتنمية الاجتماعية والاقتصادية .

٧٨ - وأقامت اليونسكو مشاريع نموذجية في مجال تعليم الكبار وقدمت المشورة بشأن حملات محو الأمية على الصعيدين الوطني والاقليمي على حد سواء . وأنشأت المعهد الدولي للتخطيط التربوي في باريس وعددا من المراكز الاقليمية لتدريب المديرين . كما أنها تساعد في تدريب المعلمين واستحداث التقنيات الجديدة ، وفي انتاج الكتب الدراسية ، ولاسيما عن طريق ثلاثة برامج اقليمية رئيسية في افريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية .

٧٩ - ومن الاهتمامات الرئيسية الاخرى لليونسكو حفظ الثقافة الانسانية . فهي تقوم بتشجيع الوعي للتراث الوطني من أجل جني الفائدة القصوى من وراء التحديث دون فقد الهوية والتنوع الثقافيين . كما روجت اليونسكو ، في جملة أمور ، للاتفاقيات المتعلقة بحماية التراث الوطني والمعماري في العالم ، وحماية الممتلكات الثقافية في حالة قيام نزاع مسلح ، ومنع تصدير واستيراد الممتلكات الثقافية بطرق غير مشروعة .

٦ - الاسكان والمستوطنات البشرية

٨٠ - هناك حاجة شديدة الى المساكن والمستوطنات البشرية في البلدان النامية ، مما يشغل بال عدد كبير من وكالات منظومة الامم المتحدة . ولم يحصل مركز الامم المتحدة للمستوطنات البشرية ، الذي يعرف أيضا باسم الموئل ، واللجان الاقليمية ، إلا على ٠,٨ في المائة من ميزانية الامم المتحدة لتلك الاغراض ، غير أن مركز الامم المتحدة للمستوطنات البشرية اجتذب ما يكاد يبلغ أربعة أمثال هذه النسبة من موارد خارجة عن الميزانية . وفي عام ١٩٨٦ ، كان لدى المركز ١٦٠ مشروعا في ٧٧ بلدا ، منها ٩٨ مشروعا بتمويل من برنامج الامم المتحدة الانمائي وأكبر وكالة بكثير منخرطة في هذا الميدان ، من حيث التمويل ، هي البنك الدولي الذي انفق في عام ١٩٨٧ في مشاريع في هذا المجال مبلغ ٢,٤ من بلايين الدولارات ، أي ١٤ في المائة من مجموع القروض التي وفرها .

٨١ - وقد أدت الترتيبات التي قام بها مركز الامم المتحدة للمستوطنات البشرية فيما يتعلق بالسنة الدولية لإيواء المشردين (١٩٨٧) ، الى زيادة الوعي في جميع أنحاء العالم بتنامي أعداد المشردين . وشارك كثير من هيئات الامم المتحدة ، وان كانت لا تعنى مباشرة بالمأوى والمستوطنات البشرية ، في السنة الدولية . وسيستمر العمل من أجل تحقيق أهداف السنة الدولية من خلال الاستراتيجية العالمية للمأوى حتى عام ٢٠٠٠ ، وفقا لقرار الجمعية العامة ١٩١/٤٢ المؤرخ في ١١ كانون الاول/ديسمبر ١٩٨٧ .

٧ - تحسين مركز المرأة وحماية الفئات الضعيفة

٨٢ - اقترنت الجهود الواسعة النطاق التي تبذلها منظومة الامم المتحدة للنهوض بالقدرات الوطنية باجراء دراسة تفصيلية للاتجاهات التي تمس المرأة والفئات الخاصة ، مثل الشباب والمسنين والمعوقين . واهتمت الامم المتحدة أيضا بمشاكل اجتماعية معينة ، مثل منع الجريمة ومعاملة المجرمين ، والرقابة الدولية على المخدرات والمؤثرات العقلية . ويقوم مركز التنمية الاجتماعية والشؤون الانسانية التابع لمكتب الامم المتحدة في فيينا بدور مركز التنسيق داخل منظومة الامم المتحدة بالنسبة لكلٍّ من مجالات الاهتمام هذه .

٨٣ - وأدى عقد الامم المتحدة للمرأة (١٩٧٦ - ١٩٨٥) الى زيادة وعي الجمهور بدور المرأة في المجتمع والتنمية وبالقيود التي تمنعها من المشاركة الكاملة على أساس من المساواة . وتمثل المشاركة الكاملة على قدم المساواة في جميع الانشطة الاجتماعية والسياسية والاقتصادية الاساس الذي ترتكز عليه مجموعة الصكوك الدولية التي اعتمدتها الامم المتحدة وأكدتها الاستراتيجيات التي اعتمدت في المؤتمرات الدولية الاخيرة ، ولاسيما استراتيجيات نيروبي التطلعية من أجل النهوض بالمرأة(٨) .

٨٤ - ومن النتائج الهامة للعقد إعتماد الخطة المتوسطة الاجل على نطاق المنظومة فيما يتعلق بالمرأة والتنمية . وقد شجعت هذه الخطة على اتخاذ ترتيبات مشتركة بين الامانات من أجل تنسيق الانشطة الادارية والتنفيذية والبرنامجية التي تؤثر في مركز المرأة . وتقوم ادارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية الدولية حاليا باعداد تحليل برنامجي شامل لعدة منظمات فيما يتعلق بالمسائل المتصلة بالنهوض بالمرأة من أجل توفير البيانات الاساسية اللازمة لرصد تنفيذ الخطة المتوسطة الاجل على نطاق المنظومة .

٨٥ - وقد قررت الجمعية العامة ، في عام ١٩٨٧ ، أن تدرج ، لاول مرة ، في "دراسة الحالة الاقتصادية في العالم ، ١٩٨٨" مجموعة مؤشرات مختارة للانجازات الاجتماعية - الاقتصادية للمرأة على الصعيد العالمي . وأعطت هذه البيانات دليلا واضحا على الدور الاساسي الذي تقوم به المرأة ، ليس فقط في الاسرة ، بل أيضا في جميع القطاعات الرئيسية للاقتصاد ، مثل الزراعة والتجارة والصناعة والخدمات والتعليم والصحة . وكشفت المؤشرات أيضا عن بعض المشاكل وأوجه التحامل التي تواجهها المرأة ، لا سيما في مجالات التعليم والعمالة والصحة . وتعمل ادارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية

الدولية بتعاون وثيق مع المعهد الدولي للبحث والتدريب من أجل النهوض بالمرأة على وضع الطرق لقياس مساهمة المرأة في الناتج الاقتصادي ككل .

٨٦ - ويعد إدماج الشباب في المجتمع أحد التحديات الرئيسية التي تواجه جميع المجتمعات ، وقد حددت الجمعية العامة عام ١٩٨٥ بوصفه سنة دولية للشباب وموضوعها "المشاركة والتنمية والسلم" . ويضطلع مركز التنمية الاجتماعية والشؤون الانسانية بتعزيز نهج متضافر لإدماج الشباب في عملية التنمية . وهذه الجهود موجهة نحو مساعدة الحكومات في وضع سياسات شاملة للشباب عن طريق توفير التوجيه والمعلومات والخبرة التقنية والدعم التنفيذي المباشر .

٨٧ - وقد أدى تباطؤ النمو السكاني في العالم والازدياد الواسع النطاق في معدل العمر المتوقع الى رفع نسبة الأشخاص في الفئات العمرية الأكبر سنا والى التسبب في شيوخة عامة للسكان . وتؤدي التغيرات الاجتماعية في البلدان النامية الى اضعاف الهياكل الأسرية التقليدية التي يحظى المتقدمون في العمر على الرعاية في إطارها من جانب أقربائهم . وجرى التصدي لهذه المشكلة في خطة العمل الدولية بشأن الشيخوخة التي اعتمدتها الجمعية العامة في قرارها ٣٧/٥١ المؤرخ في ٥ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٢ . ويجري استعراض خطة العمل الدولية كل أربع سنوات ، ويقوم مكتب الأمم المتحدة في جنيف بإجراء دراسة استقصائية لتحديد حالة السياسات الوطنية المتعلقة بالشيخوخة .

٨٨ - وأدت السنة الدولية للمعوقين عام ١٩٨١ الى زيادة الوعي والعمل في هذا المجال ، ولا سيما في القطاع غير الحكومي . وقامت حكومات عديدة بصياغة خططها للوقاية من العجز ولتأهيل المعوقين . كما قام المعوقون بتشكيل المنظمات الرامية الى تعزيز حقوقهم والمشاركة في القرارات التي تمس حياتهم . وكان إعداد برنامج العمل العالمي المتعلق بالمعوقين ، والذي اعتمدته الجمعية العامة في قرارها ٣٧/٥٢ المؤرخ في ٣ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٢ ، هو أحد النتائج الهامة التي اسفرت عنها السنة الدولية . وأهداف برنامج العمل العالمي هي تعزيز التدابير الفعالة للوقاية من العجز ، والتأهيل ، وتحقيق هدف المشاركة الكاملة للمعوقين في الحياة الاجتماعية وفي التنمية وهدف المساواة . وتمشيا مع توصيات برنامج العمل العالمي الداعية الى مساعدة البلدان النامية في تطوير نظم جمع وتحليل البيانات فيما يتعلق بالاحصاءات المتصلة بالعجز ، قام المكتب الاحصائي بالاشتراك مع مركز التنمية الاجتماعية والشؤون الانسانية بإعداد تقريرين فنيين - تنمية الاحصاءات المتعلقة بالمعوقين ، وإجراء دراسات افرادية وتطوير المفاهيم والأساليب الاحصائية المتعلقة بالعجز لأغراض الدراسات الاستقصائية للأسر المعيشية .

٨٩ - وحاول معهد الأمم المتحدة لبحوث الدفاع الاجتماعي النهوض بالسياسات والممارسات في مجال منع ومراقبة جنوح الأحداث وجرائم الكبار ، فركز بوجه خاص على تنمية وتطبيق المعارف الجديدة . وقد خصص الجزء الأكبر من برنامج عمل المعهد للقيام على مستوى أقاليمي وشامل لثقافات متعددة بإجراء ونشر البحوث ذات المنحى العملي في مجال منع الجريمة والقضاء الجنائي . واضطلع المعهد بجهد منظم لايصال نتائج البحوث الى المستوى الميداني ، ولاسيما عن طريق التعاون التقني والعلمي مع البلدان النامية .

٩٠ - واعتمد مؤتمر الأمم المتحدة السابع لمنع الجريمة ومعاملة المجرمين المعقود في ميلانو ، ايطاليا في عام ١٩٨٥ ، بالاجماع خطة عمل ميلانو ، والمبادئ التوجيهية لمنع الجريمة والقضاء الجنائي في إطار التنمية والنظام الاقتصادي الدولي الجديد ، وإعلان المبادئ الأساسية للعدالة من أجل ضحايا الجريمة وإساءة استعمال السلطة(٩) . وهذه الصكوك ، التي أيدتها الجمعية العامة في قرارها ٣٢/٤٠ المؤرخ في ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٥ ، تؤكد المبادرات الدولية لمواجهة التحدي الذي يفرضه الطابع الدولي الذي تتخذه الأنشطة الاجرامية . وتوفر القواعد والمبادئ التوجيهية التي وضعتها الأمم المتحدة معيارا يمكن للبلدان أن تقيّم على أساسه حالاتها الخاصة وأن ترصد ما تحرزه من تقدم .

٩١ - وتعكس إساءة استعمال المخدرات والاتجار غير المشروع بها ، بما لهما من صلات بالأشكال الأخرى للجريمة المنظمة ، تزايد الطابع عبر الوطني الذي تتخذه شبكات الجريمة التي تعمل في بلدان الانتاج والاستعمال والتجهيز والعبور . والأمم المتحدة لها دورها في الاستراتيجية العالمية الموحدة لمعالجة إساءة استعمال المخدرات والاتجار غير المشروع بها عن طريق هيئات مراقبة المخدرات التابعة لها وعن طريق الاتفاقيات والبروتوكولات المتتالية التي تستهدف الحد من تدفق العقاقير المخدرة(١٠) . وقد أسند المؤتمر الدولي المعني بإساءة استعمال المخدرات والاتجار غير المشروع بها ، المعقود في فيينا في عام ١٩٨٧ ، الى منظومة الأمم المتحدة دورا ومسؤولية أكبر في هذا المجال . وانضم صندوق الأمم المتحدة لمكافحة إساءة استعمال العقاقير الى برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في جهوده الرامية الى مساعدة البلدان على وضع وتنفيذ إجراءات محددة .

رابعا - الانشطة التي تضطلع بها الامم المتحدة لتعزيز حقوق الإنسان

٩٢ - منذ اعتماد إعلان التقدم والتنمية في الميدان الاجتماعي ، جرى توسيع وتعزيز الجهود التي تبذلها الامم المتحدة في ميدان حقوق الإنسان . كما جرى اعتماد العديد من القرارات ومجموعة من الصكوك الدولية المتصلة بتعزيز حقوق الإنسان . وهي تهدف إلى تعزيز وحماية حقوق الإنسان والحريات الاساسية ؛ ورصد وتنفيذ أحكام هذه الصكوك ؛ والعمل على زيادة الوعي العام بأهمية الحماية الدولية لحقوق الإنسان(١١) .

٩٣ - وكانت الاهداف الثلاثة لأنشطة الامم المتحدة في ميدان حقوق الإنسان هي وضع المعايير ، وإجراءات التنفيذ ، والإعلام . وتمثلت الوسيلة الرئيسية لتحقيق تلك الاهداف في اعتماد اتفاقات حقوق الإنسان الدولية التي تمثل التدوين الدولي العام لمعايير حقوق الإنسان المقبولة عالميا . ومع أن الامم المتحدة لا تملك إجبار الحكومات على الالتزام بهذه الصكوك ، فإن اعتماد العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية ، والعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية ، والبروتوكول الاختياري للعهد في عام ١٩٦٦ يمثل تقدما هاما في الاعمال التي تضطلع بها الامم المتحدة لتعزيز حقوق الإنسان ، ويقرر مبادئ أساسية للتعاون الدولي في هذا الميدان . وقد استكمل العهدان بعدد كبير من الصكوك الاخرى التي توضح الحقوق والواجبات الاساسية(١٢) .

٩٤ - ووضعت الامم المتحدة آليات أخرى لحماية حقوق الإنسان . منها استعراض تقارير أداء الدول الاعضاء من قبل لجان من الخبراء ؛ وقيام اللجنة المعنية بحقوق الإنسان بتناول الشكاوى ؛ والنظر في حالة حقوق الإنسان في بلدان معينة ؛ واستعراض انتهاكات حقوق الإنسان . وتم عن طريق الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعية ولجنة حقوق الإنسان وضع نظام لاستعراض حقوق الإنسان وحمايتها . وتشترك الامم المتحدة بصورة نشطة في الجهود الرامية إلى تعزيز إجراءات وآليات التنفيذ والتوسع فيها . وتقوم بدور فعّال في إطار هذا النظام المتعدد الاطراف لتحسين احترام حقوق الإنسان كل من اللجنة المعنية بحقوق الإنسان ، واللجنة المعنية بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية ، واللجنة المعنية بالقضاء على التمييز العنصري ، والفريق الثلاثي المنشأ بموجب الاتفاقية الدولية لقمع جريمة الفصل العنصري والمعاقبة عليها ، واللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة(١٣) . ومما له أهميته الخاصة كذلك ما تم مؤخرا من إنشاء لجنة مناهضة التعذيب .

٩٥ - وقدمت المنظمات غير الحكومية إسهامات قيِّمة في عملية تعزيز حقوق الإنسان عن طريق ما تقوم به من أنشطة متعددة الوجوه . فهي تقوم بإعلام الجمهور عموما عن حقوق الإنسان وعن الانشطة التي تضطلع بها الامم المتحدة في هذا الميدان ، كما أنها تقوم بنقل الرسائل والآراء إلى اجتماعات الهيئات غير الحكومية أو هيئات الخبراء .

٩٦ - وعلى مدى الـ ٣٠ عاما الأخيرة ، اعتمد عدد من الإعلانات المتعلقة بقضايا حقوق الإنسان الاكثر تحديدا (١٤) . واشتملت أنشطة الامم المتحدة في ميدان حقوق الإنسان على إعلان السنوات والعقود الدولية ، التي تهدف إلى تعزيز التمتع بحقوق الإنسان والعدالة الاجتماعية (١٥) . وكان من شأن هذه المناسبات أنها أدت إلى تعبئة الجهود على الصعيدين الوطني والدولي عن طريق اعتماد مختلف الأنشطة وأعطت قوة دافعة من أجل زيادة التعاون الدولي .

٩٧ - وأولت الجمعية العامة ولجنة حقوق الإنسان اهتماما شديدا لتعزيز التقدم الاجتماعي وتحسين مستويات المعيشة . وأولي الاعتبار لتلاحم وترابط الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والمدنية والسياسية ولتعزيز جميع حقوق الإنسان على قدم المساواة (١٦) . كما أكدت هاتان الهيئتان على إعمال الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية . وتقوم لجنة حقوق الإنسان ، من جانبها ، باستعراض مراعاة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية ، سنويا ، من أجل تقييم ما يتم إحرازه من تقدم وما تجري مواجهته من مشاكل .

٩٨ - ورأت الهيئتان المذكورتان أعلاه أن تنفيذ وتعزيز الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والعقبات التي تعترض إعمالها لم تلق بعد الاهتمام الكافي داخل إطار منظومة الامم المتحدة . وسلمتا بضرورة النظر في اتخاذ تدابير عملية وأكثر فعالية من أجل الإعمال الاكمل لهذه الحقوق ، مع مراعاة التطورات الاخيرة في القانون الدولي وفي الحالة الاقتصادية والاجتماعية في العالم .

٩٩ - وتقوم هاتان الهيئتان أيضا ببذل الجهود الرامية إلى إيلاء اهتمام خاص لحماية حقوق الفئات الاشد ضعفا . وطلبت لجنة حقوق الإنسان ، بموجب قرارها ١٩٨٨/٢٣ ، من اللجنة الفرعية لمنع التمييز وحماية الاقليات أن تقوم بإعطاء أولوية لتحديد الاستراتيجيات العملية لتعزيز الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية لكل إنسان ، مع إيلاء اهتمام خاص لاشد الفئات ضعفا وحرمانا .

١٠٠ - وتم إعداد عدد من الدراسات فيما يتصل بمسألة حقوق الإنسان والتنمية ، بما في ذلك دراسة أجريت في عام ١٩٧٩ بشأن البعد الدولي للحق في التنمية . وفي عام ١٩٨١ ، أنشئ فريق عامل لكي يدرس نطاق ومضمون الحق في التنمية والسبل الاكثر فعالية لضمان إعمال الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية الواردة في مختلف الصكوك الدولية ، في جميع البلدان (١٧) . وفي عام ١٩٨٦ ، اعتمدت الجمعية العامة إعلان الحق في التنمية (القرار ١٢٨/٤١ ، المرفق) .

١٠١ - كما أن الهيئتين قد ركزتا اهتمامهما على الوسائل المحددة المتصلة بتشجيع التمتع بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية . وثمة دراسة دقيقة قد أجريت بشأن مسألة المشاركة الشعبية بمختلف أشكالها ، باعتبارها عاملا هاما في التنمية ، وبشأن الإعمال الكامل لجميع حقوق الانسان . والامين العام قد أعد تقارير عديدة فيما يتصل بهذه القضايا .

١٠٢ - وفي عام ١٩٨٥ ، أكدت الجمعية العامة من جديد أن الحق في الغذاء حق انساني عالمي . أما لجنة حقوق الانسان فقد طلبت إعداد دراسة عن الحق في الغذاء المناسب ، بوصفه حقا من حقوق الانسان ، مع التركيز بصفة خاصة على أهميته فيما يتصل باقامة نظام اقتصادي دولي جديد . وقد أنجز المقرر الخاص الدراسة النهائية الشاملة في عام ١٩٨٧ .

١٠٣ - وفي عام ١٩٨٦ ، أعربت لجنة حقوق الانسان والمجلس الاقتصادي والاجتماعي والجمعية العامة عن الحاجة الى تدابير ، على الصعيدين الوطني والدولي ، لتعزيز حق جميع الأفراد في مستوى مناسب من المعيشة بالنسبة لانفسهم ولأسرهم ، بما في ذلك المسكن المناسب . وبموجب القرار ٤٣/١٩٨٨ ، طلب المجلس الاقتصادي والاجتماعي الى الأمين العام أن يعد ، للجمعية العامة في دورتها الخامسة والاربعين ، تقريرا عن الجوانب الاجتماعية لحالة المشردين .

١٠٤ - وتطوير الإعلام في ميدان حقوق الانسان وتوفير الخدمات الاستشارية والتعاون التقني يمثلان طريقتين من الطرق المتبعة في تشجيع احترام حقوق الانسان . وبرامج الخدمات الاستشارية قد سعت الى تشجيع التعاون الدولي المحدد والمنتج في هذا الميدان . والقيام مؤخرا بإنشاء صندوق للتبرعات للاضطلاع بمثل هذه الخدمات قد مكن الامم المتحدة من الاستجابة ، على نحو أكثر اكتمالا ، للطلب المتزايد في هذا المجال .

١٠٥ - وينبغي أيضا الاستمرار في تحديد المعايير . ويتعين ايلاء الاهتمام ، على سبيل الأولوية ، لحماية أكثر المجموعات ضعفا وحرمانا . وبعض المشاريع يجرى الاضطلاع بها بالفعل من أجل وضع المزيد من المعايير التي تركز ، مرة أخرى ، على المجموعات الضعيفة بشكل خاص . والمجتمع الدولي يجب عليه أن يهدف الى تحديد وحماية حقوق الاقليات والعمال المهاجرين والسكان الأصليين والمصابين بأمراض عقلية والمدافعين عن حقوق الانسان ، بين فئات أخرى . وحقوق الانسان بالنسبة لضحايا الإيدز بحاجة الى اهتمام خاص . ومن الممكن أن يُنظر في وضع وتشجيع برنامج للتعاون التقني في الميدان الانساني . وبوسع المجتمع الدولي ، في جميع هذه الطرق المختلفة ، أن يضع من الوسائل ما يشجع احترام حقوق الانسان وحرياته الأساسية والتمتع بهذه الحقوق والحريات .

١٠٦ - ودستور منظمة الصحة العالمية ينص على أن "التمتع بأعلى مستوى صحي يمكن بلوغه واحد من الحقوق الأساسية لكل انسان ، دون تمييز بسبب العرق أو الدين أو العقيدة السياسية أو الحالة الاقتصادية أو الاجتماعية" ، وقد اتخذت المنظمة خطوات مناسبة لتشجيع الصحة باعتبارها من حقوق الانسان الأساسية . والمنظمة قد حددت هدفا يتمثل في بلوغ جميع السكان مستوى صحيا يسمح لهم بأن يعيشوا حياة منتجة من الناحيتين الاجتماعية والاقتصادية .

خامسا - تعليقات ختامية

١٠٧ - تشير النتائج التي خلص اليها هذا التقرير الى أن الأهداف الرئيسية للإعلان ، والتي وردت أيضا في الاستراتيجية الانمائية الدولية لعقد الأمم المتحدة الإنمائي الثالث ، وهي القضاء على البطالة والجوع وسوء التغذية والفقر ، ومحو الأمية ، وكفالة الحق في وصول الجميع الى الثقافة ، وتوفير الحماية الصحية لكافة السكان ، وتقديم تعليم مجاني شامل على الصعيد الأولي ، ودعم حقوق الانسان والعدالة الاجتماعية لم تتحقق بصورة شاملة بعد ، رغم أنها مازالت صحيحة . وهناك متابعة عامة لتحقيق هذه الأهداف ، ولو أن العسر الاقتصادي أعاق التقدم في هذه المجالات في كثير من البلدان ، والتعاون الدولي في نطاق منظومة الأمم المتحدة ما فتئ موجها ، بشكل نشط ، نحو مساعدة الدول الأعضاء . ومنذ اعتماد الاعلان ، حدث تطور بمنظومة الأمم المتحدة سواء من حيث الهيكل التنظيمي أم من حيث تنفيذها لولايتها .

١٠٨ - والعدد الضئيل من الردود ، التي وردت من الدول الأعضاء ، يؤكد الانطباع القائل بأن الاهداف المحددة في الإعلان ، والتي وصفت منذ ٢٠ عاما ، أصبح ينظر اليها على أنها أهداف بديهية في مجال التعاون الدولي . وقد كان الغرض من الاعلان توضيح التحدي الكبير للميثاق نفسه ، بمزيد من التفصيل ، مما يحظى حاليا بقبول واسع النطاق . والاهداف الواردة في الاعلان ما زالت سارية ، كما كان الحال دائما ، ولكنها قد بلغت من العمومية مستوى يجعلها بمنأى عن تلقي المزيد من الاهتمام المركز . والاعلان ، من هذه الناحية ، قد حقق الغرض منه .

١٠٩ - ومنظومة الأمم المتحدة قد تطورت كذلك الى حد كبير استجابة للاهداف المحددة في الاعلان ، مما جعل الكثير من هذه المهام ، بما فيها طرق ووسائل تنفيذها ، يتعرض لتفصيل كبير بسبب التجربة والجديد من الاهتمامات .

١١٠ - ونسبة نجاح مؤسسات الأمم المتحدة في تنفيذ الاعلان وفعالية الوسائل والطرق المطبقة لا يمكن قياسهما في ضوء معايير الاهداف . والتقدم في ميدان التعاون الاجتماعي ليس عملية طولية ، علاوة على ذلك . فالنجاح في بعض المجالات كثيرا ما تصحبه انتكاسات في مجالات أخرى . كما أن الجهود المبورة ، التي تؤدي الى اتفاقات هامة ، تفشل في أكثر الاحيان في تحقيق النتائج ، مما يرجع الى تغيرات سياسية أو صدمات اقتصادية غير متوقعة .

١١١ - ومن بين الوسائل المطبقة من قبل مؤسسات منظومة الامم المتحدة في مجال تنفيذ الإعلان ، ما فتئ هناك تركيز على توفير الخدمات للبلدان الاعضاء وتعبئة الدعم الدولي للجهود الوطنية في ميادين من قبيل استئصال الفقر والجوع والامراض الجماعية والامية ، وتنمية الموارد البشرية ، وتحديد المعايير في مجالات مثل التجارة الدولية والنقل واستغلال الموارد العامة وتمويل التنمية وحشد المدخرات المحلية . وقد كان هناك أيضا توسع ملحوظ لنظم الانذار المبكر لتنبيه المجتمع الدولي الى المشاكل الجديدة ، ولاسيما ما تعلق منها بالأمن الغذائي والبيئة .

١١٢ - ونظرا لاصطباغ العلاقات السياسية والاقتصادية بالطابع الدولي ، فإن الشروط الحالية هي زيادة فعالية أجهزة التفاوض والمشورة بالأمم المتحدة ، وتعزيز آلياتها التنسيقية ، وتحسين الصلات مع سائر وكلاء العلاقات الدولية ، مثل المنظمات غير الحكومية والمجتمعات الاكاديمية والشركات عبر الوطنية ؛ وذلك لزيادة توضيح كل من مجالات النشاط والأولويات في الأنشطة التنفيذية بصفة خاصة ، وتعزيز القدرة على الرصد والانذار المبكر .

١١٣ - وثمة حاجة الى اجراء استعراض شامل للتغييرات في الاحوال الاجتماعية في العالم من أجل تحديد الاحتياجات والاتجاهات والمشاكل الجديدة ، مع الاهتمام بشكل خاص بالأوضاع في البلدان النامية .

١١٤ - ومنظومة الامم المتحدة يجب عليها ، كي تفي بهذه المهمة ، أن تحسن قدرتها على الاضطلاع بالبحوث وتحليل السياسات ، على أساس تعاوني ، بشرط أن تستفيد استفادة كاملة من أعمال المؤسسات الوطنية والاقليمية في مجال أساليب التقييم وتطوير المؤشرات وتخطيط وتصميم وتنفيذ البرامج .

١١٥ - وثمة انطباع متزايد بأن المؤسسات المتعددة الأطراف تضطلع بدور هام في كفالة بيئة دولية مواتية ، وأن هذه المؤسسات ضرورية لتحقيق توزيع عادل لفوائد العلاقات الاقتصادية الدولية ولدعم القوى الاقتصادية العاملة من أجل التقدم الاجتماعي ورخاء الانسانية . وسوف تتوقف فعالية مؤسسات الامم المتحدة التي تشارك في التعاون الدولي على الاتجاه الذي سيسود العلاقات الدولية - أهو الاتجاه نحو تعزيز العمل الجماعي في عالم يزداد ترابطه من خلال تنسيق السياسات الاقتصادية والاجتماعية أم الاتجاه نحو تقليل قابلية الاقتصادات الوطنية للتأثر عن طريق انشاء مناطق اقتصادية اقليمية واقليمية فرعية أو تجمعات اقتصادية ووضع اتفاقات ثنائية . والتصور الطويل المدى للمصالح الوطنية واحتياجات المجتمع الدولي سوف يعتمد ، في النهاية ، على قدرة المجتمع الدولي على معالجة الواقع المعقد للاقتصاد العالمي المترابط ، وعلى استعداد الدول لتكييف سياساتها الوطنية .

١١٦ - وثمة فرصة مباشرة أمام منظومة الامم المتحدة لمضاعفة تعاونها في الميدان الاقتصادي والاجتماعي ، وهي إعداد الاستراتيجية الانمائية الدولية الجديدة لعقد الامم المتحدة الانمائي الرابع . وهذه الاستراتيجية الجديدة ينبغي لها أن تراعي ما حدث في الوقت الراهن من تغيرات في الظروف والأولويات . وإعداد هذه الاستراتيجية الجديدة سيتضمن مفاوضات واسعة النطاق وجهودا بحثية داعمة من قبل منظومة الأمم المتحدة . وهي ستعطي المجتمع الدولي فرصة يقوم فيها بوضع مجموعة كبيرة من القضايا الاقتصادية والاجتماعية في إطار شامل . كما أنها ستكون مناسبة ملائمة لتقييم التطورات الاجتماعية - الاقتصادية خلال الثمانينات ، وتحديد الاتجاهات والمناظير في العقود المقبولة .

الحواشي

(١) انظر : الوثيقة الختامية للمؤتمر الدولي المعني بالصلة بين نزع السلاح والتنمية ، منشورات الامم المتحدة ، رقم المبيع E.87.IX.8 .

(٢) قرار الجمعية العامة دإ - ٣/١٠ .

(٣) الوثائق الرسمية للجمعية العامة ، الدورة الاستثنائية الثانية عشرة ، المرفقات ، بنود جدول الاعمال ٩ و ١٠ و ١١ و ١٢ و ١٣ ، الوثيقة A/S-12/13 .

(٤) World Commission on Environment and Development, Report of the World Commission on Environment and Development, Our Common Future, Oxford University press, April 1987, chap. 3,P. 83 .

(٥) قرار الجمعية العامة ١٨٦/٤٣ .

(٦) See Primary Health Care, Report of the International Conference on Primary Health Care, Alma-Ata, USSR, 6-12 September 1987, Geneva, World Health organization, 1978, PP. 2-6 ("Health for All" series, No. 1) .

(٧) منظمة الصحة العالمية : تقييم الاستراتيجية المتعلقة بتوفير الصحة للجميع بحلول عام ٢٠٠٠ ، التقرير السابع عن الحالة الصحية في العالم ، المجلد ١ ، استعراض شامل ؛ جنيف ، ١٩٨٧ .

(٨) تقرير المؤتمر العالمي لاستعراض وتقييم منجزات عقد الامم المتحدة للمرأة : المساواة والتنمية والسلم ، نيروبي ، ١٥ - ٢٦ تموز/يوليه ١٩٨٥ (منشورات الامم المتحدة ، رقم المبيع E.85.IV.10) .

(٩) مؤتمر الامم المتحدة السابع لمنع الجريمة ومعاملة المجرمين ، ميلانو ، ٢٦ آب/اغسطس - ٦ أيلول/سبتمبر ١٩٨٥ : تقرير أعدته الامانة العامة (منشورات الامم المتحدة ، رقم المبيع E.86.IV.1) .

الحواشي (تابع)

(١٠) الامم المتحدة ومكافحة اساءة استعمال المخدرات ، نيويورك ، ١٩٨٧ (منشورات الامم المتحدة ، رقم المبيع E.87.I.8) .

(١١) عمل الامم المتحدة في ميدان حقوق الانسان (منشورات الامم المتحدة ، رقم المبيع E.83.XIV.2) .

(١٢) تجدر الاشارة الى اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة (١٩٧٩) واتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة (١٩٨٤) والاتفاقية الدولية لمناهضة الفصل العنصري في الالعاب الرياضية (١٩٨٥) . وثمة اتفاقية ملزمة قانونيا بشأن حقوق الطفل واتفاقية دولية بشأن حقوق العمال المهاجرين وأسرهم تمرّان حاليا بآخر مراحل الصياغة .

(١٣) جهاز حقوق الانسان ، صحيفة وقائع الامم المتحدة ، العدد ١ .

(١٤) الاعلان الخاص بتسخير التقدم العلمي والتكنولوجي لمصلحة السلم وخير البشرية (١٩٧٥) ، واعلان حقوق المعوقين (١٩٧٥) ، والاعلان المتعلق بالقضاء على جميع أشكال التعصب والتمييز القائمين على أساس الدين أو المعتقد (١٩٨١) ، والاعلان الخاص بمشاركة المرأة في تعزيز السلم والامن الدوليين (١٩٨٣) ، والاعلان المتعلق بحق الشعوب في السلم (١٩٨٤) ، واعلان الحق في التنمية (١٩٨٦) .

(١٥) وشملت : السنة الدولية للمرأة (١٩٧٥) ، وعقد الامم المتحدة للمرأة (١٩٧٦ - ١٩٨٥) ، والسنة الدولية للطفل (١٩٧٩) ، والسنة الدولية للمعوقين (١٩٨١) ، وعقد الامم المتحدة للمعوقين (١٩٨٣ - ١٩٩٢) ، والسنة الدولية للشباب (١٩٨٥) ، والسنة الدولية للسلم (١٩٨٦) ، والسنة الدولية لايواء المشردين (١٩٨٧) ، والسنة الدولية لمحو الامية (١٩٩٠) . وفي دورتها الثالثة والاربعين للجمعية العامة ، اعتمدت الجمعية القرار ١٣٥/٤٣ المؤرخ في ٨ كانون الاول/ديسمبر ١٩٨٨ والمعنون "الحاجة الى تعزيز التعاون الدولي في ميدان حماية الاسرة ومساعدتها" ، الذي تطلب فيه من الامين العام أن يقدم الى الجمعية العامة في دورتها الرابعة والاربعين تقريرا يتضمن الموعد المقترح وموجزا شاملا لبرنامج ممكن لسنة دولية للأسرة . وقد تجدر الاشارة في هذا المجال الى تقرير الامين العام بشأن هذه المسألة (A/43/570) .

الحواشي (تابع)

(١٦) في القرار ١١٧/٤١ المؤرخ في ٤ كانون الاول/ديسمبر ١٩٨٦ ، المعنون "تلاحم وترابط الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والمدنية والسياسية" ، ناشدت الجمعية العامة جميع الدول مواصلة السياسات الموجهة نحو إعمال تلك الحقوق وتعزيزها وحمايتها ، ودعت الدول الى التعاون في تهيئة الظروف الوطنية والدولية المؤدية الى التمتع بحقوق الانسان .

(١٧) انظر : تقرير فريق الخبراء الحكوميين العامل المعني بالحق في التنمية ، E/CN.4/1988/10 .

المرفق

موجز ردود الدول الاعضاء في الامم المتحدة
على المذكرة الشفوية للامين العام

جمهورية بييلوروسيا الاشتراكية السوفياتية

١ - تمثلت الاهداف الاساسية لسياسة ببيلوروسيا الاجتماعية منذ اعتماد الاعلان في العمالة الكاملة وتحسين مستويات المعيشة وضمان الحماية الاجتماعية للفئات الضعيفة واحترام حقوق الام والطفل . واعتبرت معدلات النمو الاقتصادي العالية أداة أساسية لتحقيق الاهداف الاجتماعية .

٢ - وفي الوقت الحالي ، يشهد الاقتصاد البييلوروسي اصلاحات جذرية تهدف الى التجديد العلمي والتكنولوجي في جميع ميادين الانتاج المادي .

٣ - والميدان الاجتماعي هو واحد من الاولويات الاساسية للحكومة . ونتيجة لنجاح تنفيذ خطة السنوات الخمس الاخيرة (١٩٨١ - ١٩٨٥) ارتفع الدخل الوطني للجمهورية بنسبة ٣٢,٥ في المائة ، ووزع ٨٠ في المائة منه لاغراض الاستهلاك . وخلال هذه المدة ، ارتفعت أجور الفئات المهنية المختلفة بصورة ملحوظة . وفي المتوسط ، ارتفعت أجور العمال والموظفين بنسبة ١٥ في المائة وأجور أعضاء المزارع الجماعية بنسبة ١٥٠ في المائة .

٤ - وفي الوقت الحالي ، تقوم بييلوروسيا بتنقيح نظام المعاش التقاعدي السائد فيها بغية سد الفجوة بين المعاشات المقدمة منذ ١٠ سنوات وتكلفة المعيشة الحالية . وبغية الربط بين المعاشات وتكاليف المعيشة ، تقررت عملية تنقيح لمدة سنتين .

٥ - والتعليم مجاني . وهناك أكثر من ٤ ملايين شخص منخرطين في العملية التربوية . وبغية تلبية الاحتياجات الجديدة الناجمة عن الاصلاحات الاقتصادية ، تقوم بييلوروسيا بتحديث المدارس الثانوية والمهنية .

٦ - ويمثل الاسكان أيضا أحد الاولويات الاجتماعية . إذ تتوخى خطة للسنوات الخمس الاخيرة توفير شقة مستقلة لكل أسرة بحلول عام ٢٠٠٠ ، مع ايلاء الاهتمام لتحسين ظروف

معيشة سكان الريف والحفاظ على البيئة البشرية . وفي المدن الكبيرة والصغيرة ، أنشئت "مناطق خضراء" ؛ كما شُرع في نظام تشريعي لحماية الهواء والماء والأرض ، فضلا عن أبحاث بشأن تدابير الوقاية والحماية .

٧ - وفي مجال الصحة ، يجري التركيز على تحسين الخدمات والمرافق الطبية ، لاسيما مستشفيات التوليد وتطوير نظام رعاية الطفل . وفي عام ١٩٨٧ ، كانت هناك ٥٠٠ ٤ وحدة من رياض الأطفال ودور الحضانة في مختلف أنحاء الجمهورية . وبالنسبة للأطفال البالغين سن الالتحاق بالمدارس ، ثمة مخيمات ومنتجعات للرواد تمولها النقابات العمالية .

شيلي

١ - في الإثنتي عشرة سنة الماضية تقريبا ، كان الهدف الرئيسي للسياسات الاجتماعية في شيلي هو استئصال الفقر المدقع كوسيلة لضمان فرص متساوية للجميع . وقد ركزت السياسات بصورة خاصة على تغذية الطفل وجرى وضع نظام مراقبة تغذوية للأطفال دون السادسة من العمر للوقوف على المحتاجين منهم . وهذا يسمح بالقيام بعمل أكثر فعالية وكفاءة ويوفر أيضا تقييما مستمرا للبرامج التغذوية . والتدابير الأخرى الرامية الى القضاء على الفقر تشمل التعليم المجاني ، واعانات الاسكان ، وتوفير شبكات المياه والمجاري ، الى جانب توفير المساعدة التقنية والائتمان المدعوم لصغار المزارعين في المناطق الريفية .

٢ - وبما أن الموارد المالية كانت محدودة ، فقد أدت تلك السياسات الى تغيير اتجاه الانفاق الحكومي تغييرا أساسيا . وجرى اصلاح البرامج الاجتماعية التقليدية لتركيز المنافع على أشد الناس حاجة . كذلك فإنه ، بغية تحسين الكفاءة ، تم الحد من البيروقراطية الحكومية وأحيل اتخاذ القرارات الى الحكومات الاقليمية والبلدية . وفي الوقت نفسه تم تشجيع المشاركة الخاصة في توفير الخدمات الاجتماعية .

٣ - وقد ظهر تحسن العديد من المؤشرات الاجتماعية في النصف الثاني من الثمانينات من هذا القرن . وعلى وجه التحديد ، كان هناك انخفاض شديد في معدلات وفيات الأطفال منذ منتصف السبعينات من هذا القرن .

الصين

١ - قامت الصين بسن تشريعات منظمة لسياسة العمالة مع مراعاة الشواغل التي عبر عنها الاعلان ، كما قامت بتنفيذ تلك السياسة . ففي عام ١٩٧٩ ، أدخل اصلاح في نظام العمالة بحيث أصبح الترشيح للوظائف والتوظيف الذاتي وبحث الافراد عن عمل من التدابير الرئيسية المنشأة في مجال العمالة . وقد جرى تكييف هيكل العمالة مع التركيز على تطوير السلع الاستهلاكية ؛ وصناعات القطاع الثالث . وتشدد الحكومة أيضا على مبدأ "التدريب قبل العمالة" مما يؤدي الى تطور ملحوظ في مدارس التعليم المهني والمدارس الحرفية ووكالات التوظيف ومراكز تدريب القادمين الجدد الى سوق العمالة . ونتيجة لذلك ، انخفض معدل البطالة في المناطق الحضرية من ٥,٣ في المائة في عام ١٩٧٨ الى ٢ في المائة في عام ١٩٨٧ .

٢ - وفي الصين يتمتع الرجال والنساء بالمساواة في الحقوق بالنسبة للعمالة . إذ أن دستور البلد يفرض أيضا المساعدة الحكومية في مجال توظيف المعوقين . وفي الوقت الحالي توجد وظائف يشغلها ما يزيد على ٥٠ في المائة من المعوقين القادرين على العمل .

٣ - واستنادا الى الناتج ونمو الانتاجية ، ترفع الأجور كما ترفع تدريجيا مستويات معيشة العمال . وقد زاد متوسط الأجور الحضرية بنسبة ٥٣ في المائة فيما بين عام ١٩٧٨ و عام ١٩٨٧ .

٤ - والمعايير الموضوعة لتحديد الأجور تقوم على مراعاة مزيج من الكفاءة والانصاف . والتزاما بأهداف مراقبة الاقتصاد الكلي وزيادة انتاجية الاقتصاد الجزئي ، أعطيت للمؤسسات صلاحية تحديد الأجور . ومبدأ الحفز المعنوي والمادي مبدأ مصان . أما في مجال التأمين الاجتماعي والرعاية الاجتماعية ، فإن للدولة دورا في نظام للتعويض عند تقاعد العمال وموظفي المؤسسات والهيئات الحكومية . وتحق لهؤلاء العمال أيضا الاجازات والرعاية الطبية بسبب الولادة أو الشيخوخة أو المرض أو العجز .

٥ - أما فيما يتعلق بحماية المرأة والعمال الذين هم دون سن العمل في عام ١٩٨٨ ، فقد صدرت لائحة قانونية تشدد على حماية الحقوق المتصلة بالولادة . وهي تمنع خفض المرتب الاساسي أو انهاء عقد العاملة بسبب الحمل ؛ وتمنح اجازة مدفوعة تمتد من ٩٠ يوما الى ١٠٥ أيام ، وتسمح بوقت مستقطع من أوقات العمل ، وما الى ذلك ، لحضانة

الرضع الذين تقل أعمارهم عن سنة . والقانون الصيني يحظر عمالة الاطفال دون السادسة عشرة من العمر .

٦ - وتواصل الصين تحسين سلامة بيئة العمل ، مع تطوير المعايير الوطنية للصحة والسلامة في أماكن العمل . ويسري نظام يوم العمل المحدد بثماني ساعات مع الرقابة الشديدة على "العمل الاضافي" .

الجمهورية الديمقراطية الالمانية

١ - على الرغم من أن الجمهورية الديمقراطية الالمانية لم تكن بعد عضوا في الأمم المتحدة وقت اعتماد إعلان التقدم والتنمية في الميدان الاجتماعي ، اعتبرت المبادئ والأهداف الواردة في الإعلان مبدأ توجيهيا هاما لجهودها في ميداني السياسة الاجتماعية والتنمية الاجتماعية . وإن المهمة الرئيسية للخطط الخمسية التي أعلنها مجلس الشعب للجمهورية الديمقراطية الالمانية منذ عام ١٩٧١ تتمثل في أنها "تحويل الإنجازات الاقتصادية إلى منافع اجتماعية" . وتهدف هذه المهمة إلى رفع مستويات المعيشة المادية والثقافية للسكان بصفة منهجية على أساس زيادة معدل نمو الإنتاج ، وزيادة الفعالية والتقدم العلمي والتكنولوجي ، وزيادة إنتاجية العمال .

٢ - وقد نفذت الجمهورية الديمقراطية الالمانية بنجاح أهدافها الاجتماعية . وارتفع مستوى معيشة السكان ارتفاعا ملحوظا ، فليس هناك فقر أو بطالة أو تشرد .

٣ - والمهمة الرئيسية للسياسة الخارجية التي تتبعها الجمهورية الديمقراطية الالمانية تتمثل في المساهمة في إنشاء سلم دولي عن طريق عملية نزع السلاح النووي والتقليدي على حد سواء . وهي تدعم أيضا جهود البلدان النامية للقضاء على الفقر والأمية ولإنشاء صناعة وطنية .

بولندا

١ - تؤكد جمهورية بولندا الشعبية على أهمية إعلان التقدم والتنمية في الميدان الاجتماعي بوصفه مبدأ توجيهيا للتنمية الاجتماعية الدولية والوطنية . وقد اهتم البلد اهتماما خاصا بتنفيذ المبادئ والأهداف الواردة في الإعلان منذ عام ١٩٦٩ .

٢ - وبغض النظر عن الصعوبات الاقتصادية التي عانى منها البلد خلال هذا العقد ، فإن مستوى معيشة جميع قطاعات السكان ارتفعت ارتفاعا ملحوظا . وأصبحت العلاقات الاجتماعية أكثر ديمقراطية ، واتسعت الحقوق والحريات المدنية ، وتحسنت أيضا تحسنا كبيرا فرص وصول المواطنين إلى المؤسسات الحكومية فضلا عن مشاركتهم في عملية الاستشارة وعملية اتخاذ القرارات .

٣ - واعتبرت بولندا أن الأولوية الرئيسية في سياستها الاجتماعية والإنمائية هي تنفيذ المادتين ٦ و ١٠ من الإعلان اللتين تعالجان حق كل شخص في العمل . وهذا الحق محفوظ بموجب الدستور وبموجب قانون العمل . وفي الوقت الراهن ليست هناك بطالة في البلد .

٤ - وقد تم القضاء على الامية منذ أمد بعيد وفرص التعليم المجاني ، فضلا عن الثقافة ، متاحة للجميع . ولكن مازال هناك بعض التأخير في المناطق الريفية فيما يتعلق بالمرافق التعليمية .

٥ - وفي حين أن حماية وتحسين البيئة الإنسانية لم يتلق الاهتمام الكافي لمدة طويلة ، اتخذت في الآونة الاخيرة سلسلة من التدابير بهدف منع زيادة تدهور البيئة .

٦ - وتتمثل إحدى المهام الرئيسية للبلد في المستقبل في إيجاد توازن بين توقعات الشعب ، والاهداف الاجتماعية ، والموارد المتاحة لتنفيذ هذه الاهداف . وفي الماضي ، أدى التقدير الناقص لإيجاد توازن بين هذه العناصر إلى تناقضات بل إلى منازعات اجتماعية .

اسبانيا

١ - أدخل دستور عام ١٩٧٨ في اسبانيا تغييرات مؤسسية عميقة فيما يتعلق بتوفير الخدمات الاجتماعية . فالمسؤولية الآن بصفة أساسية هي مسؤولية برلمان كل مما يسمى "الجماعات المستقلة ذاتيا" في أن يضع تشريعات فيما يتعلق بالخدمات الاجتماعية التي يتعين تطبيقها في إقليم تلك الجماعة . والمواضيع التي جذبت في السنوات العشر الماضية اهتماما أكبر على نطاق الدولة هي الاسرة ، والمرأة ، والتعليم ، وعمل الشباب ، واللاجئون ، والمواطنون المسنون والمعوقون .

٢ - والسياسات المتعلقة بالأسرة موجهة إلى حد كبير نحو عكس اتجاه انخفاض معدلات المواليد عن طريق اتخاذ مجموعة من التدابير ومساعدة الأسر ذات الدخل المنخفض أو الأسر التي لديها أطفال كثيرون . وقد أولت التشريعات المتعلقة بالمرأة اهتماما خاصا لإشراك المرأة على نحو أكمل في كل مستويات التعليم وزيادة عمالتها . وبما أن البطالة عند الشباب هي ضعف المتوسط الوطني ، فإن تعديل قوانين العمال عام ١٩٨٦ عزز عقود العمل المتعلقة بالتدريب الداخلي والتدريب المهني . واعتمدت أنظمة دستور عام ١٩٧٨ التي قررت تضامن اسبانيا مع اللاجئين فأصبحت قانونا في عام ١٩٨٤ . ويعطي القانون امتيازات خاصة للاجئين ، مثل تصاريح العمل . ومنذ عام ١٩٨٢ ، زاد عدد المواطنين المسنين المستفيدين من الضمان الاجتماعي والمعاشات التقاعدية لأغراض المساعدة ازديادا كبيرا ، وبدأت المعاشات التقاعدية تعكس التغيرات في الحد الأدنى للأجور انعكاسا أكمل . وفيما يتعلق بالمعوقين ، اعتمد قانون جديد في عام ١٩٨٢ ، لدمج المعوقين في المجتمع ، وهو يوفر للمرة الأولى في اسبانيا إطارا قانونيا شاملا لمساعدة المعوقين ومنع حدوث الإعاقات . وينفذ القانون عن طريق توفير إعادة التأهيل للمعوقين وعن طريق تعزيز عمالتهم . وفيما يتعلق بالوقاية ، وضعت خطط رباعية ويجري تنفيذها بالتعاون الوثيق مع الخطة الصحية المنشأة بموجب قانون الصحة العام .

السويد

١ - تؤكد السويد أهمية المحافظة على نظامها المتعلق بالرعاية الاجتماعية وزيادة تحسينه . ويعتبر هذا النظام عنصرا ضروريا وهاما في التنظيم الاجتماعي من أجل تنفيذ الأهداف الاجتماعية الرئيسية للبلد ، مثل : العدالة الاجتماعية ، وتحسين ظروف المعيشة ، وحماية المجموعات الضعيفة ، و "توفير مستوى جيد للمعيشة بالنسبة لجميع المواطنين ، بغض النظر عن مركزهم الاجتماعي أو ظروفهم الاقتصادية أو مكان إقامتهم" . وينظر إليه أيضا على أنه أداة هامة لضمان الاستقرار الاجتماعي والسياسي .

٢ - ومن أجل تنفيذ استراتيجيتها الاجتماعية بأكثر الطرق فعالية ، أدمجت السويد على نحو وثيق سياستها المتعلقة بالرعاية الاجتماعية بسياسة نشطة في ميدان الاقتصاد وسوق العمل . وثبت نجاح هذا النهج في كثير من الظروف ، بما في ذلك الصعوبات الاقتصادية التي ظهرت في أواخر السبعينات وأوائل الثمانينات .

٣ - وتتخذ السويد في الوقت الراهن عدة تدابير تهدف إلى زيادة تطوير نظامها المتعلق بالرعاية الاجتماعية . ومن بين هذه التدابير إضفاء الطابع اللامركزي على

الانشطة الاجتماعية وأنشطة الرعاية عن طريق إعطاء مزيد من الاستقلال للسلطات المحلية في توفير الخدمات الاجتماعية واستحقاقات الرعاية فضلا عن تعبئة الدعم المالي لانشطتها عن طريق توسيع حقوقها في فرض الضرائب .

تونس

١ - ترى تونس أن العمالة مرتبطة ارتباطا وثيقا بقدرة البلد على استخدام إمكاناته الإنتاجية استخداما أكمل ؛ وتخصيص موارده على نحو أمثل . وكان خلق الوظائف إحدى الأولويات العليا للحكومة في خطتها الإنمائية السابعة . وقد بذلت جهود من أجل تحسين "البيئة الاجتماعية" للمشاريع ، بما في ذلك التدابير الرامية إلى دعم العمالة وزيادة الإنتاجية . والنظام الجديد للمساومة الجماعية ينظر إلى المشاريع بوصفها وحدة رئيسية في المفاوضات بشأن الاجور .

٢ - وبالإضافة إلى إيجاد فرص العمل في القطاع الصناعي ، اتخذت تدابير لتعزيز خلق الوظائف في مجال الخدمات ، بما في ذلك الأعمال الهندسية ، والخدمات الاستشارية ، والترفيه ، والطيران المدني الخ .

٣ - وعززت الحكومة سياسات تنظيم الاسرة . وشجعت تغطية استخدام وسائل منع الحمل على نطاق أوسع ؛ ويجري إيلاء اهتمام خاص للمناطق الريفية ؛ ويعتزم تحسين استخدام الهياكل الاساسية والمعدات المتنقلة . واعتمدت الحكومة ، التي أظهرت اهتماما بمشاكل العمالة الطويلة المدى ، سياسة تقضي بأن للأسر الحق في الحصول على بدلات من الحكومة لثلاثة أطفال فقط ؛ وتم تخفيض سن التقاعد في الخدمة المدنية من ٦٥ إلى ٦٠ سنة .

٤ - وبينما تبذل الجهود للسيطرة على التضخم ، تم في الآونة الأخيرة رفع الحد الادنى للاجر اليومي في الزراعة والصناعة . وأخذت الجهود الاخيرة في مجال السياسة الاجتماعية تحقق تحسنا في الحماية الاجتماعية للسكان ، وتغطيتها ، وتعميمها في الاقاليم .

- - - - -